

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1545

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، 8 أيلول/سبتمبر 2020، الساعة 10/10

/الرئيس: السيد يوري أمبرازيفيتش..... (بيلاروس)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1545 لمؤتمر نزع السلاح.

قبل أن نشرع في أعمالنا، أود أن أرحب بزميلنا الجديد، الذي تولى مسؤولياته منذ وقت قريب جداً بصفته ممثل حكومته لدى مؤتمر نزع السلاح. ويشرفني أن أقدم لكم صاحب السعادة السيد مارك بكستين دي بوتسفيرف، السفير فوق العادة والمفوض، وممثل مملكة بلجيكا الدائم لدى المؤتمر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة، لأؤكد لك، سيدي السفير، دعمنا الكامل وتعاوننا التام معكم في القيام بمسؤولياتكم.

سعادة السفير، تفضل بإلقاء بضع كلمات على زملائك، وعلى المؤتمر. لك الكلمة، سيدي السفير.

السيد بكستين دي بوتسفيرف (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس، على كلماتك الطيبة للترحيب بي.

زملائي الأعزاء، يسرني أن أكون هنا في جنيف وأن يتسنى لي العمل معكم في هذا المحفل. وإنني أتطلع إلى الاجتماع معكم جميعاً في الأسابيع المقبلة. وبالطبع أتطلع إلى ترؤس أعمال مؤتمر نزع السلاح ابتداء من شهر كانون الثاني/يناير وإلى التعاون مع الرئاسة الخمس الأخرى في العام المقبل. ولقد تنهأت إلى سمعي أن صيغة الرئاسة الست قد تعززت في هذه السنة وأنها تؤدي وظيفتها بشكل جيد جداً، وسنتوق بالطبع إلى حدو هذا الحدو. وابتداء من الخريف، سنعقد مشاورات ثنائية مع الوفود تحضيراً لهذه الرئاسة.

سيدي الرئيس، أشكرك مجدداً وأهنئك على توليك الرئاسة. وأريدك أن تعلم أننا بالطبع ندعمك في الأيام الأخيرة من فترة رئاستك ونتمنى لك كل التوفيق فيما تبذله من جهود لضمان اعتماد التقرير النهائي للمؤتمر. ويمكنك أن تعول على دعم بلجيكا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكرك سعادة السفير.

(تكلم بالروسية)

زملائي الموقرون، اسمحوا لي أن أستأنف اجتماعنا، ومثلما أعلن عن ذلك سابقاً، سنركز في اجتماعنا لهذا اليوم على البنود 5 و6 و7 من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. فقد دعت الرئاسة البيلاروسية أعضاء فريق النقاش وهم خبراء مرموقون ومعروفون في حقول اختصاصهم، في جنيف كما في العالم أجمع، لكي يطرحوا علينا في اجتماعنا اليوم آراء من الأوساط الأكاديمية في جوانب بعينها مشمولة ببنود جدول الأعمال تلك، وهم: السيدة ريناتا دوان، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، السيد سيرغي بتسانوف، مدير مكتب مؤتمر بوجواش للعلم والشؤون العالمية في جنيف، والسيد جون مارك ريكلي، رئيس قسم المخاطر والصمود على الصعيد العالمي في مركز جنيف للسياسات الأمنية.

وسنبدأ اجتماعنا بالاستماع إلى بيانات أعضاء فريق النقاش. ثم، يُفسح المجال لنا لنطرح عليهم أسئلة وندلي بتعليقات. وأشجعكم على اغتنام هذه الفرصة للتداول مع الخبراء الأجلاء أثناء وقوفهم على المنصة. وبعد التفاعل المباشر مع أعضاء فريق النقاش، سيُفسح المجال لجميع الوفود المعنية لكي تدلي ببيانات وطنية. وأقترح أن نختم مناقشتنا المواضيع بما يمكن أن يدلي به ضيوفنا الخبراء من بيانات ختامية، إذا رغبوا في ذلك. وبالطبع، لا تحد هذه الترتيبات بأي حال من الأحوال من حق أي وفد وطني في أن يطلب الكلمة وفق ما يقتضيه النظام الداخلي لمؤتمرنا.

اسمحوا لي إذن أن أفتتح مناقشتنا المواضيعية وأن أعطي الكلمة لأول متحدث لدينا وهي السيدة ريناتا دوان، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. السيدة دوان، تفضلي.

السيدة دوان (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً أيها السيدات، أيها السادة، وشكراً سعادة السفير أمبرازيفيتش. إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا وإنه لمن دواعي سروري

دائماً أن تسنح لي الفرصة لإلقاء كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح في الزمن الحقيقي، لذا أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنا.

إن المسألة التي أدرجتموها على جدول الأعمال مسألة عظيمة، لأن التكنولوجيا، إلى حد ما، كانت دائماً بمثابة القلب النابض لتطوير الأسلحة ولتنظيم الأسلحة، بيد أن وتيرة التكنولوجيات الناشئة ونطاقها يبدوان مختلفين حالياً من حيث النوعية. والكثير من هذا مرده إلى جهات من خارج هيئات الدولة وجهات فاعلة من غير الدول، ومصدره القطاع الخاص تحديداً. ويأتي أيضاً في وقت أصبح فيه الحصول على التكنولوجيا الجديدة متاحاً لمجموعة أكبر من الدول، بل ولجهات فاعلة من غير الدول، في وقت أقصر. وعليه، فإن التكنولوجيا تضع أمامنا تحديات لم نشهدها من قبل ربما من حيث نطاقها أو وتيرتها. ومجموعة التكنولوجيات التي نحن بصدد تناولها مدهشة أيضاً. فنحن ندرس المعلومات والتكنولوجيا الرقمية وعلوم الحياة والتكنولوجيا البيولوجية والفضاء وتكنولوجيات الصواريخ المتقدمة، والتكنولوجيات الكهرومغناطيسية والمادية، التي سيتحدث عن بعضها زملائي في فريق النقاش اليوم.

وهناك نزوع أحياناً إلى التوقف عند تكنولوجيات مفردة وعند الرهبة المطلقة والاهتمام للذين تتيرهما تلك التكنولوجيات كل بمفردها وأمام التعقيد الذي تتسم به، لذلك خطر لي أنه قد يكون مفيداً لهذا النقاش التركيز شيئاً ما على بعض خصائص ومميزات التكنولوجيات الناشئة وعلى ما يمكن أن يكون لها من تبعات على كيفية فهمنا للأسلحة وكيفية تنظيمنا وإدارتنا لتطبيقاتها - وهو أمر في صلب عملكم هنا في مؤتمر نزع السلاح.

وسأبين ثلاثة نقاط هنا. أولها، أنه رغم التنوع والاختلاف الهائلين في التكنولوجيات الناشئة، فإنها تشترك في ثلاثة قواسم مميزة. وسأقول أيضاً إن هذه المميزات تترتب عنها أشياء بالنسبة لقوة فتك الأسلحة ولما يقصده بكلمة سلاح، الذي هو أقل بكثير من سلاح دمار شامل، المدرج على جدول الأعمال. وذلك بدوره يحدد كيف سننظم التكنولوجيات الجديدة والناشئة والأدوات التي يمكننا استخدامها. ولهذا تبعات على هيكل المؤتمر وجدول أعماله وطرائق عمله. وسأستفيد، في القيام بذلك، مما أنجزه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عدد من المواضيع على نحو يراعي تعدد التخصصات الذي يطبع هذه المسألة: الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وعلوم الحياة، والأسلحة النووية، وأمن الفضاء.

وإن أنتقل إلى الحديث بإيجاز عن الخصائص والمميزات، أود اليوم أن أسلط الضوء على ثلاثة منها فقط. أولها أن التكنولوجيا بطبيعتها ذات استخدام مزدوج، فهي لا تقتصر على الاستخدام العسكري، بل لبعض منها مجموعة من الاستخدامات المدنية التي نتناولها هنا. ومن الأمثلة على ذلك، طبعاً، الأقمار الاصطناعية والدور الذي تؤديه في دعم اللوجستيات العسكرية والدور الذي تؤديه في جميع جوانب الحياة المدنية: الأمن الغذائي، وحماية الحيوانات، وإدارة استجابات الإغاثة الإنسانية، والأنشطة الإنمائية. وفي سياق الذكاء الاصطناعي، نرى كل شيء من الاستخدام المنزلي إلى دعم اتخاذ القرارات في العمليات العسكرية ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي يناقشها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وهناك أيضاً علم المناعة من بين علوم الحياة، حيث نرى أن المعرفة بالتفاعلات بين الخلايا المضيفة والعوامل الممرضة في طور إحداث تغييرات ثورية حقاً في كيفية علاج الناس وشفائهم من اضطرابات جهاز المناعة وكذلك إمكانات استغلالها في تحقيق أغراض ضارة وفي هندسة استخدام الأسلحة البيولوجية. وإن تعقيد هذه المسألة واتساع نطاقها أمر لاقت للنظر حقاً.

وكنيت أرباباً أيضاً في تسليط الضوء على الجانب المزدوج لطمس الفروق بين فئات أسلحتنا. فالكثير من تكنولوجيا الصواريخ أو منظومات إطلاق الصواريخ لديه قدرة مزدوجة - أي أن بإمكانه حمل

رؤوس حربية تقليدية ونووية، وهو ما يطمس الفرق الكبير في كثير من الأحيان بين فئات أسلحة مختلفة جداً، تتأقش في محافل مختلفة جداً في إطار حوارات مختلفة جداً أيضاً. أما الآن، فعلياً أن نبقي نصب أعيننا جميع هذه الأسلحة، إلى جانب الاستخدام المزدوج ومجموعة الجهات الفاعلة وتعددتها، بما فيها الجهات الفاعلة من غير الدول المنخرطة في تطوير واستخدام هذه التكنولوجيات.

والخاصية الثانية هي عدم القابلية للتجسيم. فقد ركّز تنظيم الأسلحة بصورة تقليدية على الخصائص المادية وعلى بيانات المواصفات المفصلة، والنظم، والتصنيفات، ومراقبة المكونات المادية، ولكن التكنولوجيات الأجد بالطبع ليست بالضرورة ذات طبيعة مادية. فالذكاء الاصطناعي يتعلق أساساً باللوغاريتمات وبكيفية تنظيم هذه اللوغاريتمات وكفالة استخدامها بصورة قانونية وقابلة للتنبؤ بها. وبالمثل، قد يصعب تعريف القوى الكهرومغناطيسية والتكنولوجيات السيبرانية والرقمية بميزات فارقة. فهي تشكل تحديات بالنسبة للطريقة التقليدية التي كنا ننظر بها إلى الأسلحة ونصنفها وننظمها بها.

أما الخاصية الثالثة من خصائص بعض من التكنولوجيات الجديدة التي أود التركيز عليها، فتتمثل فيما أسميه الترابط أو تداخل الاختصاصات. فالعديد من التكنولوجيات الجديدة والناشئة يركز ليس على الخطر الذي يمكن أن تشكله في حد ذاتها - وإنما التفاعل مع تكنولوجيات ومجالات أخرى متعددة هو الذي يزيد من بعض المخاطر التدميرية. ويصح هذا القول خصوصاً عندما تتقاطع مع المجالات النووية التكنولوجيات السيبرانية وتكنولوجيات الصواريخ في حد ذاتها أو مع التكنولوجيات التقليدية أو الأسلحة التقليدية. فباستطاعة الأسلحة التقليدية الآن أن تؤدي أعمالاً كانت حكراً فيما سبق على الأسلحة النووية، فتستهدف منظومات القيادة والسيطرة والاتصالات النووية ذات الصلة. ومن شأن هذا بدوره أن يستحث رداً نووياً. وقد اعترفت العقيدة النووية للولايات المتحدة لعام 2018 والعقيدة النووية للاتحاد الروسي لعام 2020 بهذه الإمكانية وتكيفت معها.

وبالمثل، بإمكان الفذائف المعترضة أو الأسلحة الموجهة بالطاقة أن تستهدف القدرات المتعلقة بالفضاء وقدرات الصواريخ، وهو ما يمحو الفوارق بين القدرات وبين العقائد والممارسات المتعلقة بالفضاء والقدرات الأرضية. وبذلك يكون للترابط تأثيرات على التصعيد وعلى المخاطر. فالترابط ينطوي على خطر التسبب في نفس الدرجة من الاضطراب التي تحدثها مثلاً هجمة سيبرانية أو بالليزر على مجتمع مُعتمد على التكنولوجيا الرقمية. ولهذه الخصائص تبعات بالنسبة لما نعي أنه من أسلحة الدمار الشامل، وهذه هي النقطة الثانية التي أود تناولها.

والقرار قيد المناقشة اليوم والمدرج على جدول أعمالكم ينظر في تبعات التكنولوجيات الجديدة والناشئة على تطوير وصناعة أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، والواقع أن القوة تُعتبر، من المنظور التقليدي، على علاقة تلقائية بالتدمير أو الإصابة أو الوفاة من الناحية المادية، ويُتَظر إليها في سياق ذلك. ومن شأن القدرات التكنولوجية المتقدمة أن تجعل الأسلحة أدق وأقوى وأشد فتكاً، وأن تزيد من إمكانية إحداث خراب ودمار شاملين، مثلما قلتم - ويسري هذا القول بالخصوص على التكنولوجيات الجديدة التي تؤثر على الحسابات الاستراتيجية، ولا سيما النووية منها، والتي تثير مسألة مخاطر تفجير سلاح نووي، مثلما هو مبين في بحث هام أجراه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

غير أن الكوفيد-19 دفع بنا إلى التفكير أيضاً في احتمال انتشار الأمراض المعدية في عالمنا المترابط. فقد أتاحت التكنولوجيات البيولوجية الجديدة لتعديل المورثات إمكانية تعديل طاقم مورثات العوامل الممرضة. وتم العمل على تطوير سلالات من إنفلونزا الطيور ذات قدرة عالية على الأمراض، حتى أن نشرها عن قصد أو عن غير قصد قد يكون جائحاً ويمكن اعتباره بالفعل حدثاً من أحداث التدمير الشامل. غير أنني أشجع على التفكير في مميزات أكثر شيوعاً بكثير، تتسم بها التكنولوجيات الجديدة والناشئة -

وهي القدرة على التسبب في دمار وخراب دون مستوى القوة الفعلية. فالهجمات السيبرانية على أنظمة المصارف، وبث العوامل الممرضة عن قصد على نحو يؤدي إلى إغلاق شبكة النقل العمومي أو تلويث أنظمة توزيع المياه، أو استخدام التكنولوجيات الكهرومغناطيسية لتعطيل حركة النقل العام. فنرى طائفة هائلة من الاستخدامات الممكنة لتلك التكنولوجيات التي يكون المراد منها تعطيل أكثر من القتل أو التشويه. ومن أحدث التطورات في علم الأعصاب - على سبيل المثال، الأسلحة البيولوجية ذات الآثار العصبية - التي تتيح إمكانية اكتساب القدرة على إفقاد العدو قدرته دون إحداث قتل أو تشويه، وإنما عن طريق التسبب في تغييرات إدراكية أو سلوكية.

وهذه أسلحة تعمل دون ما يمكن أن نطلق عليه القوة الفتاكة وتطعن في تعريفاتنا لأسلحة الحرب وللأطر القانونية لتنظيم النزاع. ومثلما رأينا في المجال السيبراني، قد يكون من الصعب أحياناً تحديد الجهة المسؤولة ومن ثم السعي إلى المساءلة.

فماذا يعني هذا بالنسبة لنا وكيف يمكننا التصدي لهذه التهديدات؟ أولاً، علينا أن نكفل أن يكون هناك، فيما يتعلق بهذه التكنولوجيات جميعها، جهد أكثر تضامناً والتزاماً لأجل تحليل التبعات الإيجابية والسلبية لهذه التطورات وفهمها. وقد بدأ بالفعل بعض العمل على هذا الموضوع في مجالات بعينها - وبالخصوص، استعراضات العلوم والتكنولوجيا ضمن إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وبالطبع، هناك العمل الذي يقوم به العديد منكم في إطار فريق الخبراء الحكوميين - غير أنه مرتبط بوجه خاص بأنواع التكنولوجيا، وقد يستدعي الأمر محادثة أكثر استدامة وأوسع نطاقاً.

أما الخطوة الثانية فتتمثل في أننا ربما نحتاج إلى حوار بشأن التبعات الأوسع نطاقاً للتطورات التكنولوجية على الشفافية والقابلية للتنبؤ والاستقرار، وخاصة على الكيفية التي يمكن بها لمختلف التكنولوجيات أن تؤثر في أسلحة الدمار الشامل الموجودة وفي منظوماتها وسياساتها. ويتعين أن يتيح ذلك الحوار بحث الفجوة الآخذة في الانحسار بين أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والأسلحة التقليدية تحديداً، وما إذا كانت المحادثات التي قمنا بها بشكل منعزل مستدامة في المدى الأطول. ويتعين أن يكون من ضمن هذه المحادثات حوار فيما بين العسكريين وحوار فيما بين الخبراء التقنيين، إلى جانب حوار يتناول تحديد الأسلحة. وقد تم الإقرار بأهمية التكنولوجيات الجديدة في سياق مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، غير أنه لم يبدأ حتى الآن نقاش استراتيجي مستدام بشأن تبعات تلك التكنولوجيات بالنسبة للمنظومات والسياسات النووية القائمة.

وتتمثل الخطوة الثالثة الممكنة في استعراض بعض أدواتنا لتحديد الأسلحة وكيف يمكننا أن نفكر في الحد من انتشار بعض التكنولوجيات. وقد بدأ النقاش، خاصة في سياق تكنولوجيات القذائف، وتحديداً تكنولوجيات القذائف فوق الصوتية، بشأن ما إذا كان بإمكان الدول التي تطور هذه التكنولوجيات أن تتخذ هذه الإجراءات، لأجل تقييد الانتشار والحد منه، وهي ليست جميعها دولاً حائزة للسلاح النووي. وهناك نقاش دولي كبير بشأن الفجوات التي تعترى منظومات تكنولوجيا القذائف. ومن المسائل الأخرى التي تثيرها التكنولوجيات الناشئة بالنسبة لنا، ما إذا كنا نحتاج إلى تركيز عمليات مراقبة الصادرات الوطنية على تطبيقات بعينها عوض التركيز على التكنولوجيا الممكنة في حد ذاتها. ويصح هذا القول بوجه خاص في سياق تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات السيبرانية والرقمية.

وتتمثل النقطة الرابعة في أن التكنولوجيات الجديدة تقتضي منا الاستمرار في استعراض التبعات القانونية للتكنولوجيا الناشئة. وقد كان هذا بالطبع الموضوع الذي استحوذ على الاهتمام في سياق منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل - أي الحاجة إلى مواصلة التركيز على الاستعراضات القانونية بهدف كفالة عدم قابلية مبدأ المساءلة للتحويل واحترام مبادئ التناسب والتمييز والضرورة. غير أن هذه أعمالاً تتفقد على

نطاق وطني وهناك بالطبع خيار تبادل الآراء وعقد نقاش دولي أشمل من شأنه أن يساعدنا في فهم ما تتكون منه منظومات الأسلحة فهما أفضل وفي تحديث تعريفاتنا وممارساتنا في مجال التجارب.

أما النقطة الخامسة والأخيرة، فتتمثل في أن التكنولوجيات الجديدة تتطلب تركيزاً أكبر بكثير على أشكال السلوك والانضباط في تطبيق التكنولوجيات. فقد رأينا هذا بالفعل في سياق مناقشات الدول الأعضاء في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، اللذين يتدارسان السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني. وطُرح أيضاً مقترح في مجال أمن الفضاء يستند إلى التقاليد العريقة من تدابير الشفافية وبناء الثقة للحد من الغموض والغموض. غير أن تكنولوجيات جديدة تستلزم منا أن نذهب أبعد من الحوارات بين الدول والترتيبات التي تتخذها وأن نُشرك مجموعة أكبر من الجهات الفاعلة لأجل النظر في التطوير والتطبيق المستقر والأمن للتكنولوجيات الجديدة. وقد يشمل هذا وضع مدونات سلوك وإجراء استعراضات أخلاقية للعلماء على الصعيدين الوطني والدولي - وقد شُرع في هذا بالفعل وجرى تطويره بشكل كبير في علوم الحياة - وتحديد معايير وممارسات معينة للقطاع ابتغاء التطوير المسؤول، لا سيما في التكنولوجيا غير المادية من قبيل الذكاء الاصطناعي الذي يستلزم بدوره التفاعل مع القطاع، وثالثاً، إبداء التزام أكبر بكثير بالتعليم وبناء القدرات، بما في ذلك إدراج الاعتبارات الأخلاقية في العلوم وفي المساعي والتخصصات التكنولوجية والهندسية.

وليس أي من هذه الاقتراحات جديداً على تحديد الأسلحة كما أن أياً من هذه الأدوات، إن صحَّ التعبير، ليس غريباً عن العديد من المحافل الحكومية الدولية. فلطالما انطوى تحديد الأسلحة ونزع السلاح على تدابير بناء الثقة والحوار والتدابير الطوعية ومدونات السلوك والمبادئ، بالإضافة إلى الصكوك والمعاهدات والاتفاقيات الدولية. غير أن العادة جرت على أن هذه الهيئة تركز على أسلحة دمار شامل بعينها وعلى أدوات وصكوك لتحديد الأسلحة دون غيرها. وتتطلب التكنولوجيات الجديدة والناشئة التفكير في الكيفية التي يمكننا بها استدامة نقاش متواصل ومتطور بقدر أكبر بكثير، يتيح لنا دراسة أثر التكنولوجيات المترابطة في جميع مجموعات الأسلحة بأساليب تتيح لنا بدورها دراسة مجموعة أكبر من صكوك تحديد الأسلحة لمساعدتنا في تحقيق أهدافنا المتمثلة في تسخير منافع هذه التكنولوجيات والتصدي لمخاطرها.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً، السيدة دوان، على هذا العرض. الزملاء الموقرون والضيوف والخبراء الأجلاء، هل لديكم أسئلة توجهونها إلى السيدة دوان؟ ليس هناك، على ما أرى، أي سؤال في هذه اللحظة، اسمحوا لي إنن باستئناف تقديم العروض وأعطي الكلمة للسيد سيرغي باتسانوف. لك الكلمة، سيدي.

السيد باتسانوف (مؤتمر بوغواش للعلم والشؤون العالمية) (تكلم بالروسية): شكراً، سعادة السفير، على الدعوة وعلى الفرصة السانحة لي للتفاعل مع من هم اليوم زملاء سابقون منذ وقت طويل مضى. إنه لمن دواعي سروري دائماً أن تسنح لي الفرصة لأكون هنا بعد توقف إجباري، ومما زاد من سروري أننا هنا رغم هذا الكوفيد-19 اللعين. فالحياة يجب أن تُستأنف رغم كل شيء.

(تكلم بالإنكليزية)

الواقع أنني أعددت النقاط التي سأتناولها باللغة الإنكليزية، لذا فإنني سأتكلم بالإنكليزية.

دون الخوض في التاريخ أكثر مما يجب، ينبغي لنا مع ذلك أن نبقي نصب أعيننا المعايير البالغة الأهمية التي أقرت منذ سنوات خلت. ليس بالضرورة لأجل اتباعها دون تبصُر وبتصلُّب وإنما لأنها ستساعدنا نوعاً ما في فهم ما يجري حولنا اليوم.

إن الموضوع المطروح إذاً هو أسلحة الدمار الشامل الجديدة ومنظوماتها الجديدة. وأول شيء ينشأ عن هذا هو أنه في الأصل كان هناك فرق بين الأسلحة والمنظومات. وقد فكرت في هذا عندما ذكرت ريناتا دوان المسائل الأكثر تحديداً وكيف أنه لم يعد بوسعنا اليوم، بوجه خاص، تجاهل ليس أثر الرؤوس الحربية فحسب، الذي يمكن أن يكون مختلفاً ويمكن أن يستحق الحظر والتقيد وغير ذلك، وإنما لم يعد بوسعنا أيضاً تجاهل العلاقات المتداخلة الأوسع نطاقاً بين بعض العوامل والمنظومات. فعلى أي حال، بقيت الأسلحة المعروفة لدينا، على وجه العموم، هي نفسها منذ عام 1948، أي بُعيد اختراع القنبلة النووية أو القنبلة الذرية، مثلما كانت تسمى، وعندما كانت أسلحة الدمار الشامل معرفة، أما الآن فمن شأن المنظومات أن تغير طبيعة أثر تلك الأسلحة. كان هذا إذاً أول فرق يجب توضيحه. وبالطبع، التعريف الذي أعطي آنذاك كان الأسلحة الذرية المتفجرة والأسلحة الإشعاعية والأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وأنا لست بصدد الاقتباس هنا ولكن هذا كان جوهر الموضوع.

إذاً، هل من المفترض أن نفكر في شيء مختلف أو فيما إذا كانت المنظومات المعنية تتيح لنا تناول شيء يمكن أن يكون كيمياوياً أو بيولوجياً؟ سأنتقل إلى هذا الموضوع لاحقاً.

في عام 1975، عندما اقترح الاتحاد السوفيتي حظر أشكال جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة لتلك الأسلحة، تلخّصت الفكرة في أنه ينبغي أن يكون تحديد الأسلحة وقائياً. وذاك أمر آخر لا يزال، فيما يبدو لي، ذا أهمية رغم أن الأفكار المتعلقة بكيفية البدء في تحديد الأسلحة بشكل وقائي كانت في ذلك الوقت مختلفة بالطبع عما هي عليه وما ينبغي أن تكون عليه اليوم، فقد تغير الكثير من الأمور. وتلخّصت التوضيحات الأولى التي أعطاها أبناء بلدي في ذلك الوقت في أن أسلحة الدمار الشامل المستقبلية التي ينبغي أن نقلق بشأنها يرجح أن تعتمد على عناصر فيزيائية وكيميائية وبيولوجية غير تلك التي لا تزال تستخدم في أسلحة الدمار الشامل الموجودة والمعروفة. غير أن الاتحاد السوفيتي اقترح، في وقت لاحق، أربع فئات من التكنولوجيا ليوصلها اهتماماً خاصاً وهي الأسلحة الإشعاعية، والأسلحة المحملة بالجزئيات والأسلحة دون الصوتية، والأسلحة الكهرومغناطيسية، وجميعها يعتمد على عمليات حية بطريقة أو بأخرى.

فما الذي حصل منذ ذلك الوقت؟ مثالان أو تطوران: أحدهما اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة. وهي اتفاقية لم تكن مرتبطة، في أصلها أو أثناء المفاوضات، بهذه المبادرة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة لتلك الأسلحة، وإنما تبين أنها، بشكل من الأشكال، نوع من الدبلوماسية الوقائية لتحديد الأسلحة تتعلق بمخاطر الاستخدام العسكري والعائد للكنولوجيات الجديدة، فبحلول ذلك الوقت كان قد تم الاعتراف بأن التكنولوجيات الجديدة مكّنت تحويل أحوال الطقس والمناخ إلى أسلحة، لأجل التسبب في أحداث، أو كوارث، إن صح التعبير، من قبيل تسونامي ضخم بإمكانه إغراق بلدان بأسرها، أو على الأقل جزء لا بأس به من سواحلها. فالاستخدام العسكري والعائد لتلك التكنولوجيات حُظر بموجب تلك الاتفاقية.

ومن منظور شخصي أكثر، أريد أن أضيف أنني أشعر بالأسف نوعاً ما لأن هذه الاتفاقية - ومن الصعب معرفة من كان السبب في ذلك فعلاً، وربما يكون ذلك خطأ جماعياً - هي معاهدة نائمة نوعاً ما. وربما يستحق الأمر بذل جهد ما لإيقاظها، ولو بالمعنى الإجرائي على الأقل، وعندئذ يكون لكل حادث حديث.

وينتمثل تطور آخر، طبعاً، في مسعى قد اقترحه بعض الدول في وقت سابق، من بينهم مالطة على وجه التحديد، ولكنه ثمرة مبادرة سوفيتية مع ذلك، وهو المسعى الرامي إلى حظر الأسلحة الإشعاعية الذي نشأ عن مناقشات جرت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، من الناحية العملية، تناولت كيفية معالجة مسألة الأسلحة الجديدة والمنظومات الجديدة. وكما تعلمون، استمرت ملحمة الأسلحة الإشعاعية

هنا في مؤتمر نزع السلاح سنوات وسنوات. وأخشى أن أكون آخر رئيس للجنة المخصصة في عام 1992، إن أسعفتني الذاكرة، ثم انقطع الحديث عنها تماماً بعد ذلك.

واليوم، تستمر الحياة وتتطور التكنولوجيا. وأود أن أعبر عن تقديري للسيدة دوان على عرضها الممتاز لمختلف التكنولوجيات وعواقب تطورها. ولا يمكن بالطبع مقارنة جميع التكنولوجيات أو جميع الأسلحة الغربية بأسلحة الدمار الشامل التقليدية من حيث أثرها، ولكن هناك سؤال آخر - وأشكرك، السيدة دوان، على التلميح إليه - وهو: ما هي أسلحة الدمار الشامل في الوضع الراهن؟ هل هي عدد المدن المدمرة؟ بالطبع الأسلحة النووية تؤدي الغرض تماماً في هذا الشأن. هل هي عدد القتلى، من ناحية أخرى؟ لدينا الكوفيد-19 كمثال، أو الفيروس التاجي الجديد، الذي ليس سلاحاً بيولوجياً، ولكنني أعتقد أن القصة كلها والمحن والمشاكل العويصة يمكن أن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالكيفية التي ينبغي لنا بها جميعاً أن نعالج مخاطر الأسلحة البيولوجية الجديدة.

وقوة فتك الفيروس التاجي الجديد، إذا ما نظرنا إلى الإحصائيات، على عيوبها، كما نشرتها منظمة الصحة العالمية وعدة مؤسسات أخرى، ليست مخيفة إلى تلك الدرجة. ففوة الفتك بالطبع تزيد بسرعة بالغة إذا كان نظام الرعاية الطبية وهياكله الأساسية قد انهاروا تحت ضغط عدد المصابين الجدد بالمرض. فربما لا نحتاج إلى قوة فتك عالية جداً أو مخيفة لأجل التسبب في آثار اقتصادية قاسية جداً كتلك الناشئة عن الكوفيد-19.

فما هو إذن الدمار الشامل؟ من وجهة نظري الشخصية، أجد أن كلمة "دمار" ليست الكلمة الصحيحة. فعبارة "أسلحة الدمار الشامل" تترجم مثلاً إلى الروسية ثم إلى الإنكليزية بعبارة "أسلحة الوقع الشامل"، التي أرى أنها أصح من "دمار"، خاصة إذا كنا نتحدث عن أشياء من قبيل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

أما فيما يتعلق بالتكنولوجيات كل واحدة على حدة، فأود أن أتناول منها اثنتين قد تكون لهما أهمية خاصة. إحدهما تتمثل في علم المناعة، وهنا بالطبع يُطرح السؤال: ما الذي يتعين فعله بالنسبة للمستجد من الفواعل والميكروبات والفيروسات والمواد الكيميائية وغيرها. الفكرة هي أن لدينا على الأقل آليات للتصدي لها وإن كانت هذه الآليات تشوبها نقائص. لدينا منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ومجلسها الاستشاري العلمي، على سبيل المثال. ولدينا آلية اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي تعقد مناقشات منتظمة تتناول وقع التكنولوجيات الجديدة. والشيء بالشيء يُذكر، تتطلب اتفاقية الأسلحة البيولوجية تشديداً، حتى في ضوء جائحة الكوفيد-19، الذي ينطوي على دروس مهمة بالنسبة للاتفاقية وإن لم يكن سلاحاً.

علم المناعة لأننا محاطون بجميع أنواع الميكروبات. فهناك الملايين بل المليارات من الميكروبات التي تعيش في داخلنا. وجميعها يخضع لتحكم نظامنا المناعي. فإذا ما وجدنا طريقة لتصويب الضربة القاضية للأجهزة المناعية أو لإضعافها دون استخدام ميكروبات وفيروسات ودون ركنيسيا وأميبات، فإن جميع هذه الميكروبات الصديقة أو المكبوجة تتحول تلقائياً إلى أسلحة بيولوجية وتبدأ في قتلنا، ولكن هذا لا يعني أننا إذا كنا دولة أو جهة فاعلة من غير الدول سنطور أياً من هذه الميكروبات أو الفواعل أو ننتجها أو نخزنها أو نستخدمها - فلن نفعل ذلك. السؤال إذاً هو ما إذا كان هذا يقع ضمن نطاق اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

والنقطة الثانية هي التكنولوجيا السيبرانية حيث إن بإمكان هذه التكنولوجيا، إذا ما استُخدمت كسلاح، أن تتسبب في دمار هائل واضطراب هائل وفي محنة اقتصادية هائلة في نهاية المطاف، الأمر الذي سيؤدي إلى محنة اجتماعية وحالات تمرد وأي شيء آخر. والتكنولوجيا السيبرانية والجريمة السيبرانية مجالان أوسع بكثير مما يسمى التكنولوجيا السيبرانية المستخدمة كسلاح، لأننا باستخدامهما نستطيع قرصنة المصارف وسرقة الأموال والابتزاز والتسبب في هستيريا عامة. ومما ينبغي التفكير فيه أيضاً هو ما إذا كان

ينبغي النظر إلى هذه الأمور مجتمعة ككتلة واحدة أو ما إذا كان ينبغي لنا التفكير فيها باعتبارها وسائل حرب سيبرانية تلحق ضرراً ودماراً كبيراً بسلاح عدوك واقتصاده وما إلى ذلك وتقضي عليه.

ثم لدينا بالطبع المنظومات. ولا أعتقد أنه لدي ما أضيفه إلى ما قالته السيدة دوان، لكنها ذكرت أنواعاً جديدة من القذائف، بما فيها القذائف فوق الصوتية، التي قد تحمل أو لا تحمل رؤوساً نووية، ولكنها تستطيع بالفعل التسبب في حرب نووية مع أنها أسلحة تقليدية. فالمنظومات تزود أسلحة معروفة بصفات جديدة وتنشأ عنها أخطار جديدة. ويقال الكثير، حتى في الدوائر العسكرية، عن أهمية الذكاء الاصطناعي. فهو بالطبع يساعد في جمع وتحليل المعلومات. وأنا هنا لا أتكلم عن تجليات فردية أكثر من قبيل الروبوتات القاتلة، مثلاً، - والشيء بالشيء يُذكر، ليس القتل بالضرورة هو الكيفية التي ستدار بها الحروب في المستقبل، لذا فإن هناك شيئاً من الخداع فيما يتعلق بمصطلح روبوتات "قاتلة"؛ فقد يكون هناك روبوتات أخرى معادية، أقل من قاتلة، ينبغي النظر فيها. ومع ظهور القذائف فوق الصوتية، يكون علينا أن نهرع إلى الاستعداد بالذكاء الاصطناعي لتقرير نوع ما يقع لنا أو ما هو على وشك أن يقع لنا. وكلما هرعنا إليه، كلما سلّمنا الذكاء الاصطناعي سلطة تقرير ليس فقط إذا كنا سنقتل شخصاً معيناً أم لا، وإنما إذا كنا سنبدأ حرباً نووية أم لا.

لذلك، يبدو لي - وما كنت أود أقوله بالأساس، وإذا كان لا يطابق تماماً ما قالته السيدة دوان، فإنه قريب منه - لا بد لنا أن نحاول إعادة تنظيم الموضوع وتناوله على جبهتين. فعلى الجبهة الأولى، تعيين تكنولوجيات محددة وتناولها ومحاولة تعريفها، ومعرفة ما إذا كانت مشمولة بأنظمة قانونية قائمة وربما تقديم توصيات إلى تلك الأنظمة القانونية. ولكن المهم في الأمر - وهنا يكمن موطن ضعف لديكم لا مفر منه ولو أنني لا أعتبره حاسماً - أن تخضع التكنولوجيات لتفحص الأنظمة القانونية القائمة من قبيل اتفاقية الأسلحة الكيماوية. وينبغي أن ننظر هذه الأنظمة القانونية فيما إذا كانت تكنولوجياً من التكنولوجيات تقع ضمن ميدان اختصاصها. وأعتقد أنه ينبغي لكم اتباع نهج أكثر شمولية. عندئذ، سيُعهد بشيء من ذلك إلى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية - وهذا جيد، لكن لن يكون بإمكانكم تقرير إلى من سيُعهد بشيء آخر. وهناك أمر آخر أيضاً وهو أنه ينبغي أن يكون الفرز على نطاق واسع بالأحرى. وبالطبع ينبغي معالجة حالات أو مخاطر محددة أكثر على نحو أكثر تركيزاً وبرغماتية.

وهنا، يُطرح السؤال: هل يمكن اتخاذ قرار في هذا الشأن اليوم أو قبل نهاية هذه الجلسة من جلسات مؤتمر نزع السلاح، قبل اعتماد القرار التالي من قرارات الجمعية العامة؟ الأرجح لا. ولذلك السبب، فإن توصيتي الأكثر واقعية بكثير تتلخص في أنه ينبغي لنا الاحتفاظ بالجانب التقليدي من أنواع أسلحة الدمار الشامل الجديدة والمنظومات الجديدة لتلك الأسلحة وأن تبقى مطروحة للنقاش في مؤتمر نزع السلاح، مع تخصيص بعض الوقت لها هنا وفي الجمعية العامة، إلى أن نصبح قادرين جميعاً على الاتفاق على نهج عصري أكثر لدراسة جميع هذه الأشياء الخطيرة وغير المريحة وعلى إطلاقه. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً، السيد باتسانوف، على بيانك وتوصياتك وأرائك. الزملاء وأعضاء فريق النقاش الموقرون، هل لديكم أي أسئلة تطرحونها على السيد باتسانوف الآن؟

السيد دالسيرو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. شكراً على تنظيم هذا الاجتماع. أود أن أشكر عضوي فريق النقاش كليهما على عرضيهما.

بإيجاز، سيدي الرئيس، أود أن أشكر السيد باتسانوف على تذكيرنا باتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى. وأتصور أن هذه هي الاتفاقية التي ذكرتها في بداية هذا العرض. هذه الاتفاقية يعود تاريخها إلى كانون الأول/ديسمبر 1976، وهناك

موضوع مثير للاهتمام في المادة 2 من هذه الاتفاقية، حيث جاء فيها بوضوح أن الاتفاقية صك ملزم قانوناً، ينظم الفضاء الخارجي. ورغم أننا أحياناً نناقش هنا في هذه الهيئة ما إذا كانت الصكوك الملزمة قانوناً المتعلقة بالفضاء الخارجي مناسبة أم لا، فقد كان لدينا بالفعل مثل هذه الصكوك منذ السبعينات من القرن الماضي، كالاتفاقية التي ذكرها السيد باتسانوف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل البرازيل. هل من تعليقات أو أسئلة أخرى؟ اسمحوا لي إذاً، بصفتي الوطنية، أن أطرح سؤالاً وجيزاً على السيد باتسانوف، أو بالأحرى أن أدمج حجة المنطقية فيما يتعلق بقوة الفتك لدى أسلحة الدمار الشامل أو، حتى أكون أدق، ويعجبني هذا النهج حقاً، وفيما يتعلق بتسمية أسلحة الدمار الشامل أو أسلحة الوقع الشامل. وفي هذا السياق، سؤالي للخبير هو: هل ترى أن لدى مؤتمر نزع السلاح أي إمكانية لمناقشة مسألة تغيير الاسم أو اعتماد نهج أوسع نطاقاً؟ فكلنا يدرك تماماً أن الغرض من وسائل شن الحروب العصرية ليس بالضرورة القتل أو تدمير الإمكانات البشرية في حد ذاتها. فيكفي تدمير الاقتصاد أو الهياكل الأساسية. وعليه، فإن الغايات من الأسلحة بالمعنى التقليدي للكلمة في طور التغير. وهل هناك أي مجال لمناقشة هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح، وكيف يمكن القيام بذلك إذا ما نجح المؤتمر، فرضاً، حقيقةً في اعتماد برنامج عمل في المستقبل القريب؟

السيد باتسانوف (مؤتمر بوجواش بشأن العلم والشؤون العالمية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. أولاً، لدي رد مقتضب جداً على ما قاله ممثل البرازيل. نعم بالفعل، وإذا كنت تتحدث عن تلك الأيام أو حتى عما قبلها قليلاً، كانت لدينا معاهدة الفضاء الخارجي المبرمة في عام 1967. والشيء بالشئ يُذكر، أعلم أن بعض ممثلي المجتمع المدني يحاولون عقد نوع من المؤتمر يتناول المعاهدة مع اقتراب ذكرها الخمسين - لن يكون مؤتمراً استعراضياً، وهو أمر لا تنص عليه المعاهدة. وسفير كندا السابق هنا تحديداً هو من كان يروج لتلك الفكرة بهمة. وحاولت دعمها ولكن الفكرة تعثرت بشدة ولم تخلف صدًى يُذكر. وللأسف لم يتحمس لها أحد.

ومن حيث المبدأ، نعم، باستطاعة مؤتمر نزع السلاح أن يتناول هذا التعريف لأسلحة الدمار الشامل وهو تعريف غير مقنع تماماً، حيث يمكن توجيه إمكاناته الضخمة في نهاية المطاف نحو أشياء أخرى، غير المناقشات التي نتناول برنامج العمل، ولكنني سأعزف عن التركيز على التعريف. فأنا أفضل النظر في التطور، وبالإمكان تنظيم مناقشات مع أفرقة دراسية مختلفة بقليل من المال، لأن هذا في الواقع يتطلب ميزانية ضئيلة مقارنة بأشياء كالبحوث والتطوير والتجريب والتقييم للأغراض العسكرية وتلك المتعلقة بالأسلحة، حتى لو قال الناس إنه لا يمكننا زيادة ميزانية المؤتمر.

وينبغي إفساح المجال للخوض في مسألة تطور أسلحة الدمار الشامل وفي مفهوم شن الحرب باستخدام أسلحة الدمار الشامل كجزء من تلك العملية المختزلة أكثر التي تجرت على ذكرها في العرض الذي قدمته. غير أنني لا أرى أن الأمر يستحق لمجرد تغيير المصطلح من "الدمار الشامل" إلى "الوقع الشامل". فهذا لا ينبغي أن يكون هدفاً في حد ذاته وإنما جزءاً من عملية أعمق وأوسع نطاقاً، إذا ما اقترح شخص ما تغيير تعريف الأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية أو الإشعاعية وطريقة وصفها إياها، وإذا ما كان أتى الأمر بداهة، فليكن كذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً، السيد باتسانوف على أجوبتك وتعليقاتك. والآن أود مواصلة محاورتنا مع أعضاء فريق النقاش وأدعو السيد جون مارك ريكلي ليتناول الكلمة.

السيد ريكلي (مركز جنيف لسياسات الأمن) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، شكراً على هذه الدعوة وهي ثالث دعوة ألقاها للمشاركة في هذا المحفل. لقد تكلمت هنا للمرة الأولى في عام 2017 ثم

في عام 2018 والآن في عام 2020. وأود، في البداية، أن أشدد على أن الملاحظات التي أنا على وشك الإدلاء بها، تعرض تحليلي أنا وهي ملاحظاتي أنا وليست ملاحظات مؤسستي.

(تكلم بالإنكليزية)

الغرض من حديث اليوم إذاً هو استئناف مناقشتنا حيث توقفت قبل عامين. ففي المرة الأولى التي خاطبت فيها هذا الجمع، تناولت في عرضي الذكاء الاصطناعي ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ثم في المرة التي بعدها تناولت الذكاء الاصطناعي. وما أنا بصدد فعله اليوم هو النظر إلى حيث وصلنا منذ ذلك الوقت، والمساعدة في جعل مناقشة هذه التكنولوجيا الناشئة ملموسة أكثر شيئاً ما. وتتمثل إحدى الخصائص التي يمكن أن نراها من حيث تطوير هذه التكنولوجيا في وتيرة تطورها السريعة جداً، مثلما أشارت إلى ذلك السيدة دوان. بل إنها وتيرة تطور مطرد بالنسبة للبعض.

وتوضيحاً لهذا التطور، سأتكلم بإيجاز عن ماهية الذكاء الاصطناعي مرة أخرى لتذكير الحضور هنا، ثم أنظر في أمثلة ملموسة عما رأيناه منذ فترة قريبة جداً بشأن السرعة التي تتطور بها هذه التكنولوجيا وكيف يمكن أن تؤثر على المناقشات بشأن أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما عن طريق عملية الحشد. ثم، الخطوة التالية المتمثلة في الجمع بين التكنولوجيات الأجد والذكاء الاصطناعي.

نتكلم عن الذكاء الاصطناعي باعتباره قدرة الحواسيب على أداء مهام تتطلب في العادة ذكاء الإنسان. فأنت، إذا سألت علماء الأحياء وعلماء الأعصاب عن ذكاء الإنسان، لن تجد اتفاقاً أبداً على تعريف لذكاء الإنسان. ولذلك، فإنني لن أقع في هذا الفخ. وما سأقوم به بالأحرى هو النظر في عملية الأتمتة وتعظيم قدرة الآلات على تشغيل ذاتها. ولماذا نتحدث في هذا الموضوع في هذه الأيام؟ لأننا بالأساس نحتاج إلى أمرين لكي يقوم الذكاء الاصطناعي بوظيفته. فنحتاج إلى محرك وإلى وقود. المحرك هو القدرة الحاسوبية والوقود هو البيانات. وما ترونه في هذا الرسم البياني، هو ما يسمى "قانون مور"، القائل إن تلك القدرة الحاسوبية تتضاعف كل 18 شهراً. وهذا الرسم البياني رسم لوغاريتمي يعرض جميع وحدات المعالجة المركزية التي أنتجت منذ سبعينات القرن الماضي وبإمكانكم رؤية علاقة خطية وثيقة جداً. لكن ما رأيناه على مدى العقد الماضي هو أن مدة المضاعفة هذه قد قصرت في الواقع، مع تقدم التعلم الآلي، وأصبحت 3 أشهر ونصف، ما يعني أن القدرة الحاسوبية، منذ آخر مرة خاطبت فيها الحاضرين هنا قبل 3 سنوات، قد زادت بمعامل 3 من حيث الحوسبة، ولكنها زادت بمعامل أكثر من 100 فيما يتعلق بالحساب اللوغاريتمي. وعليه، نجد الآن لوغاريتمات قادرة على إنجاز مهام بكفاءة أكثر مئات المرات مما كانت عليه قبل سنتين.

وتترتب على هذا الأمر نتائج وأحد المجالات التي تم فيها تطبيق الذكاء الاصطناعي بشكل كبير هو مجال الألعاب، بسبب توفر الكثير من البيانات. وقد تتذكر الفتح الذي شكّله انهزام لاعب آدمي في لعبة "غو". فلعبة "غو" هذه تتسم بأكثر قدر من تعقيد حالة الفضاء مقارنة بغيرها من ألعاب الطاولة، وهي 10 أس 170. ومن المرجح ألا يعني أس 170 لك شيئاً ولكن إذا ما افترضنا أن هناك بالكاد 10 أس 80 ذرة في العالم، فإن هذا يعطيك فكرة عن ضخامة هذا الرقم. ومع التطورات التي يشهدها مجال ألعاب الفيديو، بالألعاب من قبيل ستار كرافت 2 وهي لعبة يكون على اللاعبين فيها محاربة 99 لاعباً آخر، وإنشاء جيش، وغزو أرض ما، وإقامة تحالفات مع آخرين، فإن تعقيد حالة الفضاء يبلغ 10 أس 1685. وإذا ما نظرنا إلى الجانب الصحيح، السنة التي هُزم فيها البشر في هذه المباراة، يمكن أن نرى أن تعقيد حالة الفضاء يزيد وأن الفرق ما بين السنة التي هُزم فيها البشر ينحسر. وبطبيعة الحال، هزمت ستار كرافت 2 البشر في كانون الثاني/يناير من عام 2019. وتبعات هذا الأمر ملموسة جداً حيث إننا لا زلنا حتى الآن نتحدث عن ذكاء ضعيف، أي شيء قادر على إنجاز مهمة محددة.

فلنتظر مثلاً إلى مكعب روبيك، الذي ليس من السهل حله، فلديك 48 إمكانية من الكوادريليون، 10 أس 18، غير أنه تبين منذ وقت قريب أنه مهما كانت الحالة التي أنت عليها، يمكنك حل مكعب روبيك بعشرين حركة، لا أكثر. والرقم القياسي الذي حطمه الإنسان في حل مكعب روبيك هو 4,5 ثوان تقريباً. ثم دُرِب أحد اللوغاريتمات على حل تلك المشكلة. ويمكنك أن ترى أن هذا اللوغاريتم قد أنجز المهمة في نحو ربع ثانية.

إن، ما الذي يعنيه هذا بالنسبة لبني البشر؟ يعني أنه إذا كان ما تقوم به من عمل يعتمد على حل مكعب روبيك، فإنك قد فقدت عملك. وعليه، إذا وضعنا مكعب روبيك جانباً، نرى أنه يجري تطوير اللوغاريتمات أكثر فأكثر لمساعدة البشر أو للتنافس معهم. ففي الصورة على اليسار يظهر كيف أن أحد المعلمين البارزين سابقاً هُزِمَ لوغاريتم في نزال شاركت فيه كتيبتان تتقاتلان عن بعد. كان ذلك في عام 2016. وقبل شهر من الآن فقط، أنجزت وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة لأغراض الدفاع تجربة تمت فيها مناظرة بين ريان طائفة، مدرب على طائرة إف16، وبين لوغاريتم في نزال جوي - على مسافة قريبة جداً - وهُزِمَ هذا الريان خمس مرات. وعندما هُزِمَ، قال إنه شعر كما لو أن اللوغاريتم يعرف من قبل ما الذي كان سيقوم به. وهذا، باللغة العسكرية، ما يسمى "دائرة الملاحظة والتوجيه والقرار والفعل". وهذا بالأساس هو الهدف؛ هذا هو تعريف دورة الاستهداف في العمل العسكري. وتتلخص الفكرة في الدخول إلى دائرة اتخاذ القرار لدى خصمك للتأثير على طريقة أدائه.

وفي عام 2014، تم تطوير تكنولوجيا تسمى شبكات المغارمة التوليدية، وهي عبارة عن لوغاريتمين يتناظران ضمن سناريو محصّله صفر. وهنا، يكون على أحد اللوغاريتمين مثلاً أن يبتكر صورة، ويكون على اللوغاريتم الآخر أن يقول ما إذا كانت الصورة حقيقية أو مزيفة. ولأن محصلة هذا السيناريو صفر يكون فيه طرف خاسر وطرف فائز، فإن التطورات تحدث بسرعة شديدة. ويمكنكم أن تروا هنا الصور المؤلفة التي اختلقت بواسطة هذه التقنية، ويمكن أن نرى أنه، في ظرف أربعة أعوام، لا يمكن بتاتاً معرفة ما إذا كانت الصورة على اليمين صورة مزيفة تماماً أو مؤلفة أو لا تمثل الواقع.

وتُستخدم هذه التقنية لإنشاء ما يسمى المزيفات العميقة. فالمزيف العميق عبارة عن واسطة إضافية، يتم فيها، على سبيل المثال، المزج بين شريط مصور وصورة أحد الأشخاص بينما ما تراه في الواقع هو صورة مزيفة أو فيديو مزيف تمام الزيف للشخص أو للمشاهد. وقد نُشر أول فيديو من نوع المزيف العميق على شبكة ريديت في كانون الأول/ديسمبر 2017. وللأسف كان المشهد من فيلم إباحي. وما تراه هنا هو صورة وجه المرأة، وهي ليست الممثلة الحقيقية وإنما صورة الممثلة الإسرائيلية غال غادوت، التي أدت دور المرأة الخارقة. فمزجت صورة وجهها بصورة وجه هذه الممثلة. وفي ذلك الوقت، أي كانون الأول/ديسمبر 2017، سئل أخصائيو في الذكاء الاصطناعي عن المدة التي يستغرقها تسويق هذه التقنية وقالوا إن الأمر قد يستغرق سنة أو سنتين. وتبين أن فيديو جديداً مشابهاً للأول قد ظهر بعد مرور شهر ونصف، وأنشئ تطبيق يتيح لأي شخص القيام بذلك. وفي أقل من سنتين، رأينا استثناء محتوى مماثل على شبكة الإنترنت، حيث نُشر أكثر من 14 000 فيديو على الإنترنت أغلبها ذو طابع إباحي. وكانت ضحايا هذه الفيديوهات المزيفة بشكل عميق من النساء وشوهت أكثر من 130 000 مليون مرة في أقل من سنتين.

وهذا أمر مهم لأن المعتاد كان أن يشاهد الناس الفيديوهات أو التسجيلات وكانت تلك الفيديوهات أو التسجيلات مصنوعة من الواقع. أما في الوقت الحاضر، فما نراه بالفعل هو أن تلك الصور المصنوعة لم تعد تمثل الواقع - فهي تنشئ واقع بديلاً تماماً - وبسبب شبكات التواصل الاجتماعي، فإن ما نفعله هو سجن الناس في فقاعات إعلامية. وتتمثل المشكلة في أن في الأكاذيب مزية استراتيجية حيث تنتشر بسرعة أكبر من الحقيقة وتصل إلى جمهور أكبر فتزرع بذور التلاعب والتضليل الإعلامي بجموع الناس.

ومن التكنولوجيات الناشئة أيضاً الطائرات المسيّرة التي تُستخدم في عمليات الحشد لا سيما في القطاع المدني. ففي عام 2018، على سبيل المثال، طُيرت إينتل، وهي شركة صناعة الرقائق الأمريكية المعروفة، 2018 طائرة مسيرة في الوقت نفسه احتفاءً بذكرى تأسيسها الخمسين. ويستحيل على كائن بشري أن يتحكم في 2018 مركبة مسيرة، لذا يكون لا بد من الاعتماد على الحواسيب. وتنظيم عمليات الحشد هو الطريقة الخامسة من طرائق استخدام القوة بعد المنع والعقاب، إلى جانب المخاطرة وتوجيه ضربة إلى القيادة، وهو يحدث خراباً شديداً. لماذا؟ لأن فكرة الحشد تتمثل في الجمع بين عناصر مختلفة وجعلها تتطور وتتغير ضمن مجموع منسجم. فالغاية النهائية هنا هي إنشاء نكاء جماعي لكي يكون الحشد ذاتي التشغيل ويتصرف من تلقاء نفسه محاكياً سرياً من الطيور.

وفي المجال العسكري، يعني هذا تشبّع دفاعات العدو والتسبب في انهيارها بالأساس. وبالنسبة لمن يعملون في المجال العسكري، ينطوي هذا على جميع مبادئ القوة النارية والسرعة وتركيز القوات. وقد بدأنا نشهد بالفعل بعض تجليات هذا الأمر. ففي عام 2017، على سبيل المثال، استخدمت الدولة الإسلامية في العراق والشام طائرات مسيرة تجارية سلحتها بقنابل يدوية صغيرة، ولأول مرة استطاعت جهة فاعلة من غير الدول تحقيق تفوق تكتيكي جوي على القوات المسلحة العراقية. وهناك أمثلة أخرى: القاعدة العسكرية في حميميم في سوريا التي استُهدفت بحشد من الطائرات المسيّرة العام الماضي، وشركة البترول السعودية أرامكو التي استُهدفت بواسطة حشد من الطائرات المسيّرة والصواريخ العابرة التي أدت إلى خفض الإنتاج العالمي من النفط بنسبة 5 في المئة في وقت سابق من هذا العام. ولا يحدث هذا في الجو فقط وإنما يحدث في البحر أيضاً، حيث يمكن تجهيز زوارق تسير عن بُعد وجعلها تتصرف كقوات عسكرية.

وربما تكونوا قد شاهدتم الفيديو الذي صنعه أولئك الذين يريدون حظر الروبوتات القتلة، وهو عبارة عن فيلم يروي قصة خيالية لحشد من الطائرات الصغيرة المسيّرة ولسيدة كانت تحمل غرامين أو ثلاث غرامات من المتفجرات كان يمكنها استهداف أشخاص بعينهم وتجبير أدمغتهم. هذا بالطبع كان محض خيال. وفي عام 2017، عرضتُ عليكم هذه الشريحة، ولم يكن هناك سوى طائرة مسيرة واحدة، تلك التي تشاهدونها في وسط الشريحة. وفي العام الموالي، رأيتُ الطائرة المسيّرة في الجزء الأسفل إلى يسار الشريحة والطائرة الأخرى في الجزء الأعلى إلى يمين الشريحة. أما الآن، فإن الطائرات المسيّرة المزودة بأسلحة، بعد التطورات التي طرأت عليها، أصبحت تنتوع ما بين طائرات مسيرة قادرة على نقل صواريخ عابرة للقارات، وطائرات مسيرة، مدربة على أداء وظيفتها في شكل حشود، بإمكانها حمل شحنات متفجرة مختلفة، وطائرات مسيرة من طراز AK-47، وطائرات مسيرة، كالتى ترونها في الأسفل على اليمين، وهي الطائرة المسيّرة التركية المسماة KARGU-2، التي لديها، حسب من طوّرها، قدرات على الاحتشاد مسيرة ذاتها بذاتها وعلى التعرف على الأشخاص من ملامحهم.

وتجري قوى كبرى أبحاثاً في مجال الحشد، بأشكال مختلفة من قبيل الحشود مقابل الحشود أو الحشود مقابل البشر. ولا يتعلق الأمر هنا بمجالات مادية. فالتطورات التي يشهدها المجال الرقمي تحدث بسرعة كبيرة، لأن العوائق صارت أقل. ففي عام 2016، نظمت وكالة مشاريع البحوث المتقدمة في مجال الدفاع مباراة بين سبعة من الحواسيب كان عليها أن تهاجم بعضها البعض ليهزم بعضها الآخر وللدفاع عن نفسها بواسطة تسيير ذاتي كامل. وقامت شركة APM ببعض البحوث بأن جهزت بعض البرمجيات الخبيثة بلوغاريتم تعلم الآلة، حتى تتمكن من التعلم بنفسها، حالما تُطلق على الشبكة. وهذا بحث لا يزال جارياً.

ما هو إذن الوقع المنشود من مناقشة أسلحة الدمار الشامل؟ فإذا نحن جمعنا ما بين الطائرات المسيّرة، على سبيل المثال، ولوغاريتمات الحشد، تصبح قابلية التوسع مهولة. ومن السهل جداً في الوقت الحالي استخدام تكنولوجيا ناشئة أو تكنولوجيا كاسحة أخرى والطباعة ثلاثية الأبعاد، لصنع طائرات مسيرة أو لتجهيزها بمتفجرات. فتصور إذن أن يكون لديك فجأة آلاف طائرة من تلك الطائرات المسيّرة التي

تطير في انسجام - سيكون الأثر هائلاً. وهذا ما يسمى بالحشد الخارق، ولكن لكي نستطيع القيام بذلك سنحتاج إلى زيادة التسيير الذاتي لأن مثل ذلك التنسيق، مثلما أسلفت، يستحيل على كائن بشري. هنا تكمن إذن مسألة التحكم البشري.

وتشكل هذه التكنولوجيا ميزة هجومية حيث يستحيل إيجاد نظام يستطيع صد جميع التهديدات الكبرى التي تشكلها عمليات الحشد. ومن ثم قد تهبط لحدوث سباق تسلح دولي، وتخفيض عتبة استخدام هذه العمليات وأن تجعل من العمليات الاستباقية أمراً عادياً في نهاية الأمر إذا ما تحولت الميزة الهجومية إلى ميزة استراتيجية على الصعيد النسقي. بل إن التكنولوجيا الرقمية، مثلما أسلفت، أكثر قابلية للتوسع. فبعد أن يطوّر برنامج خبيث، يصبح هذا البرنامج قابل للتوسع. غير أن هناك بالطبع بعض القيود، وما رأيناه في الوقت الحالي هو أن أفضل النتائج التي تحققها الآلة مقارنة بالإنسان تتحقق عندما يكون هناك تعاون بين الآلة والإنسان.

وفي المجال العسكري، تجري بحوث لاختراع قائد قادر، بفضل الذكاء الاصطناعي، على تنسيق حشد الطائرات المسيرة. وهذا هو مفهوم "طيار الجناح الوفي". ومعظم القوى العظمى يستثمر في هذه التكنولوجيا ولكن الغاية التي ينشدها الجميع ليست الاضطرار إلى الاعتماد على وصلة ببنية قائمة على تعلم الآلة وإنما هي ربط الدماغ مباشرة بالآلة. والتكنولوجيا الأجد، خاصة ما يسمى بالوصلات البينية بين الدماغ والحاسوب، عبارة عن رقائق مزروعة يمكنها قراءة نشاط دماغك ومسحه ورصده بل التفاعل معه في بعض الحالات، وهذا موضوع أبحاث كثيرة حالياً.

ومثلما سبق القول، هناك دائماً تطبيقات إيجابية وأخرى سلبية. فمن التطبيقات الإيجابية لهذه التكنولوجيا، مثلاً، إبطال آثار الرضح، ولكن التبعة السلبية لذلك هي التدخل مباشرة في الدماغ. وقد أجريت عدة تجارب. فهذه صورة أخذت في عام 2015 لسيدة كانت تعاني من شلل رباعي وأدخل جهاز استشعارٍ اجتياحي في دماغها. وبعد نصف ساعة من التدريب، استطاعت أن تطير، بأفكارها فقط، طائرة إف-35، وهي أحدث طائرة مقاتلة في الولايات المتحدة. وبعد مرور سنتين، أجريت تجربة مشابهة على رجل كان في نفس الوضع الصحي واستطاع قيادة ثلاث طائرات في الوقت نفسه. وتتلخص الفكرة في تطوير أدوات تُربط إلكترونياً بالدماغ. ومن الواضح أننا لم نبلغ بعد الغاية المنشودة، لأنه لا يزال هناك العديد من المشكلات التقنية التي يتعين حلها، ولكننا سنفتح، إذا ما حققنا تلك الغاية، صندوقاً من الشرور التي لم تشهدها البشرية من قبل.

وإذا كنا قادرين على تطوير وصلة بينية اجتياحية تصل الدماغ بالحاسوب وتستطيع التدخل في الدماغ، فإنه، إذا ما تلقى الشخص معلومات من تلك الوصلة البينية، لن يكون ثمة سبيل لمعرفة ما إذا كانت الوصلة البينية هي مصدر هذه المعلومة. وإذا قام بحركة معينة، فإن الأمر سيبدو كما لو أنه هو من قرر القيام بها. وهذا احتمال يبعث الفزع في النفس حيث تُطرح مسألة أمن هذه الأجهزة وسلامتها، وهي أجهزة يمكن قرصنتها، بل الأدهى من ذلك أنه يمكن إعادة برمجة دماغ الإنسان. ومثلما أسلفنا، يتمثل الجديد اليوم، مقارنة بتكنولوجيات سابقة تقع ضمن فئة "أسلحة الدمار الشامل"، في أن محرك هذه التكنولوجيا بالأساس ليس الدول وإنما القطاع الخاص - فشركتا فيسبوك ومايكروسوفت وجميع شركات التكنولوجيا الأخرى في الولايات المتحدة تستثمر بكثافة في هذه التكنولوجيا، لأجل كسب المال عن طريق تحقيق دخل من بياناتك. ولكن، لكي يتسنى لها القيام بذلك، عليها أن تعتمد على هذا الشيء، وما هذا الشيء إلا وصلة بينية بإمكان الشخص دائماً أن يغلقها فلا تبقى بياناته في متناولها. أما إذا توفرت لديها وسيلة للربط الإلكتروني المباشر بدماغ الشخص، فسيكون لديها تدفق متواصل من البيانات التي يستطيعون تحقيق دخل منها. ولا تزال البحوث جارية في هذا المضمار. وربما تكونوا قد شاهدتم العرض الذي قدمه

إيلون ماسك قبل أسبوع بشأن نورالينك. فمعظم ما عرضه كان موجوداً منذ زمن طويل، ولكنه كان يُستخدم أداة تسويق أكثر منه مرّة لما نحن عليه اليوم.

فما الذي يجعل تناول هذا الموضوع مهما بالنسبة لهذا النقاش المتعلق بأسلحة الدمار الشامل؟ ما يجعل هذا الموضوع مهما هو أن بعض الناس بدأوا بالفعل يحتاجون، مثلما سبق القول، لأجل استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومات القيادة والتحكم في الأسلحة النووية ومن ثم أتمتة الردود. وهذا بالطبع يفسح المجال للتصعيد وللتصعيد المتحكم فيه. ويجادل بعضهم حالياً أيضاً بالقول إنه ينبغي اعتبار عمليات الحشد من أسلحة الدمار الشامل ما بعد الوطنية بسبب قابلية هذه التكنولوجيا للتوسع.

وسأختم مداخلتني هنا بتوجيه العناية إلى أنه ليس الذكاء الاصطناعي أو الوصلات البيئية بين الدماغ والحاسوب وحدها الموجودة حالياً ومستقبلاً. فهناك توليف من خمس تكنولوجيايات هي: علم الأحياء مع علم الأحياء الاصطناعية؛ والذكاء الاصطناعي؛ والحوسبة الكمية، التي سيكون لها أثر رهيب على تطورات الذكاء الاصطناعي حال بلوغ مستوى مناسب من التجريب؛ وعلم الأعصاب؛ والتكنولوجيا النانوية. وكلما زاد النقاء هذه التكنولوجيايات، كلما غذى بعضها البعض الآخر. ويعني هذا في الواقع العملي، وبالنسبة للطريقة التي نشن بها الحروب، أن التكنولوجيا ستصبح قادرة أكثر فأكثر على تسيير نفسها بنفسها. وينشأ عن هذا وضع قد يصبح من الشائع فيه أكثر فأكثر استخدام بدائل في شن الحروب. فحالما يصير الذكاء الاصطناعي قادراً على تسيير ذاته بالقدر الكافي، يمكن التفكير في أسلحة يتم إطلاقها في بيئة بعينها وتدبر أمرها بنفسها. ما نشهده اليوم إذن هو بعثرة لقوة الدولة على جهات فاعلة من غير الدول وعلى أفراد أيضاً.

وفي الختام، أود حقيقة أن تتظروا إلى هذا الرسم البياني. فعندما نواجه نمواً مطّرداً، نكون بصدد تحد كبير، لأن الطريقة التي نفكر بها هي طريقة خطية. ويمكن المشكل في أننا إذا ما قارنا التطور الخطي بالتطور المطّرد، فإننا بمرور الوقت نصبح عديمي الفائدة ويصبح كل فعل نقوم به فعلاً متأخراً. وباختصار، ينبغي أن تركز المناقشات حول أسلحة الدمار الشامل ليس على تلك الأسلحة فقط، وإنما مثلما قال المتكلم السابق، على أسلحة ذات وقع شامل وتحدث اضطراباً شاملاً، لأنها، مثلما سبق أن قيل وعن حق، ربما لن يكون عليك في المستقبل أن تقتل أو تدمر خصمك إذا توفرت لديك وسيلة الدخول مباشرة إلى دماغه أو قدراته الإدراكية الأخرى، التي يمكنك أن تكفي بالعبث بها.

وأشكركم على انتباهكم.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً لك، سيد ريكلي، على هذا العرض. زملائي الموقرون، أود أن أفسح المجال لطرح الأسئلة والإدلاء بتعليقات على ما قاله الخبراء الأجلاء جميعهم، وأعطي الكلمة لممثل فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً، سيدي الرئيس، وأشكر أعضاء فريق النقاش على العروض المدهشة والتي تستأثر بالاهتمام. سأبدأ باغتنام هذه الفرصة للترحيب بزميلنا الجديد من بلجيكا بين ظهرانينا. فقد وصل في الوقت المناسب لحضور مناقشة تستغرق التفكير وبصراحة تبعث على الدهشة. وأود أن أقول إن سرورنا بالترحيب ببلجيكا قد زاد كثيراً نظراً إلى جسامته المهمة التي سيأخذها البلد على عاتقه في بداية كانون الثاني/يناير من العام المقبل – المتمثلة في كفالة أن تكون لمؤتمر نزع السلاح انطلاقة موفقة في عمله بالتنسيق الوثيق مع الرئاسة الست السابقة. مرحباً بك إذن سعادة سفير بلجيكا. واعلم أن وفدي رهن إشارة بلدك تماماً وأنه لن يبخل عليه بالدعم.

إننا في بيئة استراتيجية يعمها عدم اليقين وعدم الاستقرار. إننا نواجه تحديات جديدة يطرحها التطور التكنولوجي السريع الذي لا نعرف بعد تبعاته كاملة.

ولدينا بيان أعدناه بعناية شديدة ولكني، لأن النقاش هذا الصباح يستغرق التفكير جداً، أود أن آخذ لحظة للإعراب عن رأيي في عرض السيد ريكلي، وهو عرض أسر. وأعتقد أن من الواجب القول إن هناك، خلف كل تطور تكنولوجي، وخلف كل تكنولوجيا، أجندة سياسية واقتصادية مخفية. ويبدو لي أن التكنولوجيات، الجديدة منها والقديمة، ليست لا جيدة ولا سيئة. فالمهم هو كيفية استخدامها، ولخدمة أي غرض سياسي أو اقتصادي أو حتى استراتيجي يتم استخدامها، والغرض الاستراتيجي هو محط تركيزنا هنا. هذا هو المهم وهذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار.

وأنا أستمع إلى مختلف المتكلمين تنكرت قول ألبر كامو، الفيلسوف الفرنسي: "الإنسان لا يترك نفسه يقوم بعمل كهذا". وليس لدي ترجمة إنكليزية لهذا القول المقتبس، ولا ترجمة إلى اللغات الأخرى، ولكن يمكن تفسيره على أنه لا يعني فقط أن الفرد لا يترك نفسه يقوم بأشياء بعينها وإنما يعني أيضاً أن مجتمعات وحضارات بأسرها يجب ألا تدع نفسها تقبل أشياء بعينها كي لا تتزلق نحو الفوضى. وهذه هي الفكرة التي راودتني وأنا أستمع إليك، سيد ريكلي، وأنت تتكلم عن التكنولوجيات الجديدة. واسمحوا لي الآن أن أقدم البيان الذي أعده وفدي.

إن التقدم التكنولوجي أخذ في تغيير الدول وقواتها المسلحة بشكل أساسي في كل ميدان، سواء في البر أو البحر أو الجو، وكذلك في الفضاء الخارجي والفضاء السيبراني، اللذين أصبحا مجالين ممكنين من مجالات النزاع، قائمين بذاتهما. كما أن التقدم التكنولوجي جعل جهات فاعلة من غير الدول قادرة على اكتساب قدرات كانت في السابق حكراً على الدول. والتطورات التكنولوجية التي نراها تتكشف أمامنا تبعث فينا الأمل والقلق معاً. فالواقع أنها، في كل من تطبيقها المدني والعسكري، تتيح فرصاً كثيراً ما تنشأ عنها أشكال جديدة من الضعف.

وأود أن أتناول ثلاثة مواضيع يشكل كل واحد منها تحدياً ناشئاً يكون للمجتمع الدولي بشأنه دور يؤديه. وهذه المواضيع تناولها المتكلمون وأشكرهم على ذلك.

سأبدأ بالفضاء السيبراني، الذي يشكل قضية مهمة بالنسبة لبلدي، فالفضاء السيبراني الآن ميدان نزاع وتهديدات متعاطمة. وتنشأ هذه التهديدات بالأساس عن السلوك الخبيث أو المتهمل الذي تأتبه بعض الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول، فهو ليس نابعاً من التكنولوجيات نفسها. ففي عدد الهجمات السيبرانية المتزايدة في السنوات الأخيرة تذكر بأن الأمن السيبراني يشكل تحدياً كبيراً أمام حكوماتنا التي يتعين عليها الرد عن طريق التعاون وبالوسائل القانونية. وكما تعلمون، هذا هو الموقف الذي أعربنا عنه في نداء باريس لأجل الثقة والأمن في الفضاء السيبراني وفي إعلان ديناير بشأن مبادرة المعيار السيبراني. وفي هذين النداءين، بيّنت فرنسا مدى عزمها على تشجيع فضاء سيبراني مفتوح وآمن ومستقر وفي المتناول وينعم بالسلام. وفي هذا الشأن، نلاحظ أن القانون الدولي القائم، بما فيه ميثاق الأمم المتحدة برمته، ينطبق على الفضاء السيبراني. وفي رأينا، من الأهمية بوجه خاص التشديد على التزامنا بالقانون الدولي وبقابلية التطبيق الكاملة للقانون الإنساني الدولي على شن عمليات حربية سيبرانية في سياق النزاع المسلح.

وكما تعلم، سيدي الرئيس، نحن ملتزمون بالعمل المتعدد الأطراف في هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، شاركت فرنسا بنشاط ولا تزال في أفرقة عمل متنوعة أنشئت لمعالجة هذا الموضوع برعاية الأمم المتحدة، بما فيها فريق الخبراء الحكوميين، قبل أسبوع. وقد أتاحت لنا هذه العمليات تسجيل تقدم كبير. فمعاً حددنا المعايير والمبادئ التي تعد الآن عالمية بفضل اعتماد تقرير الفريق لعام 2015 بتوافق الآراء. واعتمدت الجمعية العامة، من جانبها، قراراً بإنشاء أول فريق عامل مفتوح العضوية أتاح للدول الاجتماع حول الحاجة الملحة إلى التصدي للتهديدات الجديدة وحول أهمية إنفاذ المعايير المعتمدة في عام 2015 وبناء القدرات. ويرحب بلدي بهذه التطورات ويعتقد أن الوقت قد حان للعمل، على نحو شامل وفي المدى الطويل، لأجل اتخاذ خطوات بناءة ومنسقة ستيسر الجهود الجارية لإنفاذ المعايير ولوضع مبادرات بناء القدرات.

وأتى الآن إلى مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية. أعتقد أن السيد باتسانوف هو من تحدث عن الروبوتات القاتلة وعن مسألة قوة الفتك. بالنسبة لفرنسا، من الواضح أن قوة الفتك هي المعيار الميهم عندما يتعلق الأمر بأنظمة الأسلحة الفتاكة المسيرة ذاتياً، لأن السؤال هو ما إذا كانت هذه الأسلحة ستميز في استخدام قوة الفتك لديها أو لا، إذا ما وجدت في المستقبل. وإزالة معيار قوة الفتك من النقاش يبدو لنا غير مناسب بتاتاً أو، على الأقل، أنه يدل على اتباع نهج فضفاض أكثر مما يجب، واعتقد أن هذا النقاش سيُعقد قريباً في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وتعلمون مدى التزام بلدي بهذه المسألة. فنحن نعتقد أن تقدماً كبيراً قد أحرز في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وأن اعتماد المبادئ التوجيهية، وعددها 11، في عام 2009 كان خطوة مهمة إلى الأمام وأن هذه الخطوة تشكل أساس الإطار العملي والقانوني المستقبلي.

والغاية الآن هي تمكين الخبراء من استئناف العمل العادي في إطار فريق الخبراء الحكوميين، حتى يتسنى التغلب على هذه التحديات. ونعتقد، في هذا الشأن، أنه سيكون مجدياً لو استأنف الخبراء المناقشات التي تمحورت حول أمرين محوريين هما: تطبيق القانون الإنساني الدولي على منظومات الأسلحة القائمة على هذه التكنولوجيات الناشئة، من جهة، والإبقاء على التفاعل بين الإنسان والآلة في كل مرحلة والإبقاء على الثقة في أن الآلة تخضع لتحكم بشري كامل، من جهة أخرى. ولهذا السبب، لا ترغب فرنسا والحالة هذه في تطوير نظام ذاتي التشغيل بالكامل.

أما النقطة الثالثة والأخيرة التي أود إثارتها فتتعلق بالمواد المشعة. وأشكر السيد باتسانوف بحرارة على تطرقه إلى هذا الجانب الهام من عملنا. تعلمون أن المحاكمة، على اعتدائي شارلي إيبندو وهيبيير كاشير في عام 2015، قد افتتحت الأسبوع الماضي في فرنسا. فلا تزال مكافحة الإرهاب أولوية قصوى بالنسبة لبلدي وأعتقد أن من الأهمية البالغة، في بيئة أمنية لا يمكن التنبؤ بها، تأمين المواد المشعة. لهذا، ستواصل فرنسا إلى جانب ألمانيا بذل هذه الجهود بوسائل منها تقديم قرار إلى الجمعية العامة لأجل منع حيازة الإرهابيين موارد مشعة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل الوقوف بجهة واحدة في هذا الشأن، ويتعين على جميع الجهات الفاعلة المعنية الاحتشاد لأجل تقوية أمن مصادر المواد المشعة وسلامتها.

وأختم كلمتي بتوجيه الشكر لك، سيدي الرئيس، لأن من المهم جداً أن نجري مناقشات مواضيعية كهذه في هذا المحفل. وسيواصل وفدي دعم تنظيم المناقشات المواضيعية، لا سيما عندما يقدم متكلمون جيدون عروضاً من هذا الطراز.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً، سعادة السفير، على بيانك. زملائي الموقرون، عبرت الوفود عن اهتمام كبير بهذه المناقشة المواضيعية لم يكن متوقعاً. وأرحب بالإعراب عن الامتنان غير أنني أطلب من الزملاء الموقرين الذين سيتناولون الكلمة ألا يستغرقوا في بياناتهم أكثر من سبع دقائق، فينبغي أن نتذكر أنه لا يزال هناك تسعة على قائمة المتكلمين، حتى يتسنى لأعضاء فريق النقاش الرد على بياناتنا الوطنية. وأعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد إنكارناتو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نشعر بالامتنان لأننا استطعنا استئناف مناقشة بنود مواضيعية مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، حتى لو لم يتسن لنا في هذه السنة، للأسف، أن ننظم نقاشاً شاملاً نتناول فيه جميع أولوياتنا، كما كان مقرراً من قبل الرئاسة الأسترالية وزملائها الأعضاء في مجموعة الرئاسة الست لهذه الدورة، قبل انتشار الجائحة.

فقد استمعنا باهتمام كبير إلى مساهمات أعضاء فريق النقاش اليوم. ودعوني أعرب عن امتناني الخاص لمديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، السيدة ريناتا دوان. وقد ثمننا قيادتها الحكيمة على رأس المعهد حيث ساعدتنا على استكشاف أفكار وتطوير أساليب تفكير جديدة بشأن سبل التعاطي مع

الفرص المتاحة والتغلب على التحديات المطروحة على الأمن الدولي ونزع السلاح. وبرنامج الأمن والتكنولوجيا لدى المعهد بصدد إنجاز عمل بارع ونود تشجيع الخبراء على مواصلة هذه الجهود.

تدرك إيطاليا جيداً أن بيئة الأمن الحالية توضعنا أمام تحديات جديدة وناشئة، إلى جانب التحديات التقليدية، وهو ما لخصته البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ونرحب بالمناقشات المستمرة التي نتناول البنود 5 و6 و7 باعتبارها وسيلة لمواصلة استكشاف السبل التي يمكن بها لمؤتمر نزع السلاح أن يساهم في معالجة أثر التغير التكنولوجي الحالي الكاسح والسريع على نزع السلاح، وعلى الأمن والسلم الدوليين بوجه أعم.

وفي الأسابيع الماضية، طُلب منا جميعاً أن نفكر في أثر الجائحة على نزع السلاح والأمن الدولي، وبصفة أعم، في أهمية تعددية الأطراف. وقد يكون من المبكر إيجاد توازن نهائي ولكن يبدو من البديهي حقاً أن مساهمة مجتمع العلماء مهمة بالنسبة لعملنا. وفي العديد جداً من المسائل - ومن المرجح أن يصح ذلك القول على مجموعة هيئات نزع السلاح بكاملها - ينبغي أن نفكر ونعمل لأجل إيجاد آليات أفضل للاستفادة من قيمة العلم والاعتماد أكثر على الأدلة العلمية.

ويكتسي هذا أهمية خاصة عندما نشير إلى الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وفي هذا الشأن، دعمنا ولا نزال إدراج عملية منظمة لاستعراض العلوم والتكنولوجيا ضمن برنامج عمل اتفاقية الأسلحة البيولوجية في الفترة التي تتخلل الدورات، مع النظر بإيجابية إلى الاقتراحات التي ترمي إلى تقوية القدرات ذات الصلة لدى الاتفاقية. ولا يقل عن ذلك أهمية العمل الذي تنجزه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي يتعين عليها دائماً التكيف بسرعة مع التطورات في ميدان العلم والتكنولوجيا. وضمن إطار العمل هذين، أود أن أشير إلى الالتزام الكبير الذي أبان عنه ليس بلدي فحسب وإنما الاتحاد الأوروبي أيضاً.

وبالنظر إلى الفرص والتحديات الناشئة، أود أن أختم كلمتي بالتطرق إلى ثلاثة مواضيع تُوليها إيطاليا أهمية كبرى.

أولاً، أثر التكنولوجيات الجديدة على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. فاليوم، تتيح التطبيقات المعتمدة على الفضاء موارد فريدة من نوعها لنا جميعاً، حتى في مجالات النمو الاقتصادي والإبداع. وانطلاقاً من المبادئ والقواعد الدولية القائمة بالفعل، ينبغي إنشاء بيئة تنظيمية شاملة وفعالة. وينبغي لنا العمل سوية على إنشاء وتعزيز مبادئ مشتركة للسلوك المسؤول على الصعيد العالمي. فجميع الدول - وخصوصاً تلك التي، كإيطاليا، تنشط أكثر فأكثر في هذا الميدان - تتحمل المسؤولية عن إنشاء إطار ملائم للتطور التكنولوجي في الفضاء الخارجي، الذي ينبغي ألا يكون أبداً مسرحاً للنزاع.

ثانياً، الأمن السيبراني. الفضاء السيبراني والإنترنت من أكبر الإنجازات في تاريخ الإنسانية: فقد غيرا حياتنا بالفعل بأن أتاحا فرصاً لم يسبق لها مثيل. ولا تزال إيطاليا ملتزمة بتعزيز إطار عمل استراتيجي لمنع النزاع وللتعاون والاستقرار في الفضاء السيبراني. وفي هذه الشهور، شهدنا انتشاراً أكبر للأنشطة السيبرانية الخبيثة فالحوادث في ارتفاع وهي مصدر قلق بالغ. ومن شأن تلك الأنشطة أن تخلف أثراً يحدث اضطراباً في الأمن والسلم والعالميين. ولا يزال التعاون الدولي وتعددية الأطراف الأداتين اللازمتين لتحقيق أهدافنا المشتركة وينبغي لنا أن نحاول الاستفادة من عمل هذين المحفلين اللذين يتناولان هذه المواضيع حالياً - وهما الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وفريق الخبراء الحكوميين. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نوجه مزيد من الاهتمام للتنفيذ الفعال للقواعد القائمة بدلاً من الدخول في مفاوضات تستغرق وقتاً طويلاً من شأنها أن تتسبب في نوع من عدم اليقين بشأن إطار العمل القانوني الواجب التطبيق.

ثالثاً، التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. تواصل إيطاليا دعم المناقشات بشأن التطور الممكن لتلك الأنظمة ولا تزال تشارك فيها بهمة. ونعتقد أن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، التي جرت هذه المناقشات في إطارها وتحققت فيها نتائج إيجابية، لا تزال المحفل الأصح لهذه المسألة. ويشكل الاتفاق على المبادئ التوجيهية الأحد عشر أساساً جيداً جداً، ولدنيا قناعة راسخة بأنه ينبغي أن يتاح لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الوقت وإمكانية الاستفادة من هذه النتائج في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر الأطراف لاستعراض الاتفاقية.

سيدي الرئيس، إن من المرجح أن يترك الابتكار التكنولوجي، بما فيه أوجه التقدم في النكاه الاصطناعي، أثراً ليس على عملنا فحسب وإنما على حياتنا أيضاً بوجه عام. وذلك الاحتمال يسلط الضوء على أهمية العمليات والهياكل التي تكفل الامتثال للقانون الدولي. ولمؤتمر نزع السلاح دور مهم يؤديه في هذه الشأن، إذا ما استطعنا وضع مصالحنا المشتركة في الاعتبار بدلاً من الإمعان في تسييس مناقشتنا. وتعرب إيطاليا عن جاهزيتها للمساهمة والعمل مع جميع الدول الأعضاء في المؤتمر على بناء أو إجراء مناقشة مواضيعية تتناول المسائل التي اقترحتها اليوم، والبنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل إيطاليا وأعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد ليم سانغ - بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. في البداية، أود أن أعرب عن ترحيب وفدي الحار بسفير بلجيكا، الذي ينضم إلى مؤتمر نزع السلاح. ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه الخالص لك على عقد مناقشة مواضيعية بشأن البنود 5 و6 و7 من جدول أعمال المؤتمر في هذا اليوم. فجهودك وإخلاصك، حتى في هذه الظروف غير المسبوقة قد جعل عقد الجلسة العامة في هذا اليوم ممكناً - وهي أول وآخر مناقشة مواضيعية لهذه السنة. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر أعضاء فريق النقاش على عروضهم الشاملة والمتبصرة جداً.

ما لا يمكن نكرانه هو أن مناقشتنا في إطار المؤتمر قد ركزت في معظم الأحيان على ما يسمى المسائل الأساسية الأربع، التي لم نحقق تقدماً كبيراً بشأنها طيلة سنوات عديدة. غير أنه لا يمكن التقليل من أهمية بنود جدول الأعمال المتبقية. ويصح هذا القول بشكل خاص على البند 5 من جدول الأعمال، "أشكال جديدة من أسلحة الدمار الشامل ونظم تلك الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية".

سيدي الرئيس، بالنظر إلى التطورات التي حدثت في العلم والتكنولوجيا وتأثيرها في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح، يعتقد وفدي أن البند 5 من جدول الأعمال يستلزم مزيداً من الاهتمام به في مؤتمر نزع السلاح. وإننا بالطبع نحضر محافل مختلفة تتناول تحديات معينة تطرحها التكنولوجيات الناشئة بالنسبة للاستقرار الدولي والأمني العالمي. وقد أحرز فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة المشغلة ذاتياً تقدماً كبيراً في فترة زمنية قصيرة نسبياً باعتماد 11 مبدأ توجيهياً في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة.

أما المناقشات التي تتناول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومسائل الأمن السيبراني فهي تتقدم بشكل بطيء ومطرّد من خلال عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بينما المجتمع الدولي يحتاج إلى التأقلم مع بعض الإكراهات الناشئة عن جائحة الكوفيد 19 في هذه السنة.

وإذ أقرت المملكة المتحدة بأثر أنشطة الفضاء الخارجي على السلم والأمن الدوليين، فإنها أطلقت مؤخراً مبادرة جديدة تحظى بدعم وفدي الكامل.

ومثلما يتبين من الوثيقة CD/2141 لعام 2018، المتعلقة بنتائج المداولات في الهيئة الفرعية 5، تتبع الدول الأعضاء نهجاً متبينة جداً في معالجة هذه المسائل، وفي إمكانيات مناقشتها داخل المؤتمر وفي الدور الذي يمكن أن يؤديه المؤتمر في هذا الشأن. غير أن وفدي، بالنظر إلى الترابط الذي ذكره أعضاء فريق النقاش هذا الصباح، يعتقد أن المؤتمر في حاجة إلى أن يكون مكملاً لمبادرات أخرى لا أن يكون نسخة منها، بأن يواصل المناقشات التي تتناول بنود جدول الأعمال إلى أن تتحقق شروط إجراء مناقشات أكثر تعمقاً وربما البدء في مفاوضات. وهذا الجهد الذي لا غنى عنه هو أقل ما يمكن فعله لأجل إعادة الحيوية إلى المؤتمر باعتباره المحفل المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح في هذه البيئة العالمية المتغيرة.

ويتحلى وفدي بالمرونة بشأن الكيفية التي يمكننا وينبغي لنا بها أن نحقق تقدماً في المناقشة لأجل الدفع قدماً بأعمال المؤتمر. وربما نتفق على إنشاء هيئات فرعية، مثلما نجحنا في ذلك في عام 2018. وقد يكون إجراء مناقشات مواضيعية كتلك التي عقدناها اليوم سبيلاً بسيطاً وفعالاً أيضاً من سبل العمل. وأهم ما في الأمر أنه ينبغي لنا المواظبة على المناقشة وروح التعاون إلى أن نتوصل إلى تقاهم بشأن القواسم المشتركة.

وللقيام بذلك، ينبغي الترحيب بخبرة المجمعات الفكرية، بما فيها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وبالمعلومات التي يقدمها الخبراء والمجتمع المدني، والاستفادة منها. وللخروج من المأزق ووضع المؤتمر في مكانه الصحيح، نحتاج بلا شك إلى اتباع نهج عملي ومرن وواقعي. وعلى هذا المنوال، يعتقد وفدي أن اقتراح الوفد الهولندي في عام 2019، الذي قدمه في ورقة العمل التي تحمل عنوان "العودة إلى الأساس"، المضمنة في الوثيقة CD/2165، يستحق أن يُنظر فيه مجدداً. ويعرب وفدي مرة أخرى عن أمله في أن يكون عام 2021 بمثابة انطلاق جديدة للمؤتمر.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الصين الشعبية.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): شكراً، السيد الرئيس.

أود، بادئ ذي بدء، أن أعتزم هذه الفرصة لأرحب بسفير بلجيكا في أسرة مؤتمر نزع السلاح الكبيرة وأتطلع إلى التفاعل معه في إطار تعاون بناء.

سيدي الرئيس، إن التكنولوجيات الناشئة والعلوم البالغة الحداثة هي المفتاح الذي يفتح باب مستقبل البشرية. وهي سبب تغيير أسلوب حياة الناس تغييراً عميقاً، وسبب إدخال تغييرات كبيرة على التطور الاقتصادي والاجتماعي في جميع البلدان وهي تعطي آمالاً كبيرة بأن تنتفع البشرية منها. وفي الوقت نفسه، عرضت التكنولوجيات المتقدمة، كتلك المتعلقة بالفضاء السيبراني والفضاء الخارجي والذكاء الاصطناعي وعلم الأحياء في الآونة الأخيرة تطبيقات مزدوجة على نحو أبرز، وفي إطار سعي بلدان معينة إلى تحقيق التفوق العسكري، طبقت هذه البلدان هذه التكنولوجيات في الميدان العسكري على نطاق واسع بل إنها زودتها بأسلحة. وهذا يطرح تحدياً جديداً بالنسبة للأمن الدولي وسيكون له أثر عميق على تحديد الأسلحة وعمليات نزع السلاح على الصعيد الدولي. أولاً، هذا يؤثر على التوازن الاستراتيجي العالمي. ثانياً، هذا يزيد من خطر نشوب نزاعات جديدة. ثالثاً، هذا قد يقوض بشكل خطير التنمية ومن شأنه أن يضر بفرص البشرية حتى في البقاء. رابعاً، هذا يطرح مشاكل قانونية وأخلاقية. فينبغي أن يكون الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي مجالاً عاماً متاحاً للبشرية جمعاء. والسعي إلى السيطرة والانفراد بميزة استراتيجية دون باقي الدول في هذا المجال يؤدي إلى تسريع التسليح في هذين المجالين، وينشأ عنه تهديد خطير للأمن البشرية ونمائها، بل من شأنه أن يؤدي إلى خسائر لا سبيل إلى حصرها.

إن من واجب المجتمع الدولي أن يستعد في أوقات السلم للتحديات الممكنة؛ فعليه أن يتوقع المخاطر وأن يمنع حدوثها. وتعتقد الصين أن بإمكاننا الشروع في إنجاز هذه المهمة بالوسائل التالية.

أولاً، يمكننا ممارسة الدبلوماسية الوقائية بغرض تحديد الأسلحة. فينبغي أن يُنشئ المجتمع الدولي على وجه السرعة آلية رسمية لأغراض استعراض التطورات العلمية، تكون قادرة على تقديم تقييمات تقنية شاملة لآفاق ومخاطر تطبيق تلك التكنولوجيات في الميدان العسكري. وبالاستناد إلى تلك التقييمات، ينبغي أن تتأقش قواعد دولية وأن يتم التفاوض عليها بغرض تنظيم تلك التطبيقات العسكرية على النحو الصحيح.

ثانياً، بإمكاننا أن ننظم أنشطة البحوث تنظيمياً أفضل. وينبغي وضع مدونات سلوك للعلماء في الوقت المناسب لأجل توفير التوجيه اللازم فيما يتعلق بأنشطة البحوث العالية المخاطر وسلوك الأشخاص الذين ينجزونها. وقد تقدمت الصين باقتراح لأجل وضع مدونة سلوك نموذجية لعلماء الأحياء في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وهو أمر يشكل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

ثالثاً، بإمكاننا بناء آلية فعالة لعدم الانتشار والتعاون الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد التعاون على إنشاء نظام غير تمييزي للحد من الصادرات بمشاركة دولية لأجل منع المتطرفين والإرهابيين من الحصول على المواد والتكنولوجيا العالية المخاطر والمزدوجة الاستخدام. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا اتخاذ موقف واضح يعارض ممارسات الاستئساد هذه، من قبيل "الفصل التكنولوجي" و"حرب باردة تكنولوجية"، حتى يُضْمَن أن يساهم العلم والتكنولوجيا إلى أقصى حد ممكن في رفاه البشرية جمعاء وأن يُفتح للبلدان النامية سبيل الاستفادة من ثمار التقدم التكنولوجي على قدم المساواة مع البلدان الأخرى.

وقد أدلى مستشار الدولة الصينية ووزير الشؤون الخارجية، وان جي، اليوم بخطاب هام في بيجين أثناء انعقاد الحلقة الدراسية الدولية بشأن الحوكمة الرقمية العالمية، عارضاً فيه بصورة رسمية المبادرة العالمية بشأن أمن البيانات. وأهم عناصر المبادرة كالتالي: الإبقاء على سلسلة إمداد عالمية مفتوحة وأمنة ومستقرة؛ ومعارضة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإضرار بالهياكل الأساسية الحيوية لدول أخرى أو لسرقة بيانات هامة؛ واتخاذ إجراءات لمنع الأنشطة التي تنتهك حرمة الحياة الخاصة ولإنهائها، ومعارضة انتهاك أو إساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأجل إخضاع عامة الناس للمراقبة في دول أخرى؛ وجعل الدولة تشترط على الشركات احترام قوانين الدول المضيفة والامتثال عن إكراه شركاتها على تخزين البيانات المولدة والمُحصل عليها في بلدان أجنبية داخل إقليمها هي؛ وتجنب أن يُطلب مباشرة إلى الشركات أو الأفراد تقديم بيانات موجودة في دول أخرى دون إذن هذه الأخيرة؛ وضمان ألا تنشئ الشركات أبواباً خلفية في منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والغرض من المبادرة أعلاه، الحفاظ على أمن البيانات العالمية وسلسلة الإمداد، وتشجيع تطور الاقتصاد الرقمي ووضع مسودة لأجل صياغة القواعد العالمية ذات الصلة. والمبادرة هي أيضاً التزام رسمي من قبل الصين بالمحافظة على أمن البيانات العالمية. وتكتسي هذه المبادرة أهمية كبيرة تتعدى تحديد الأسلحة، وتعطي زخماً جديداً لمناقشتنا اليوم ومصدر إلهام لها. وآمل أن تلقى مبادرة بلدي رداً إيجابياً ودعمًا واسعاً من الدول الأعضاء في المؤتمر.

وباعتبار المؤتمر محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، يجب أن يبقى المؤتمر متماسكاً مع عصره. ويجب أن يُعطي الأهمية لأثر التكنولوجيات الجديدة على الأمن الدولي وأن يقوم بالعمل المتعلق بذلك الأثر. وقد يجد المؤتمر بدوره، عن طريق إلهام المجتمع الدولي أن يتصدى للتحديات الجديدة، سببلاً جديداً يُخرجه من عُق الزجاجة الحالي. وإننا على استعداد للعمل مع بلدان أخرى لأجل منع المخاطر الأمنية المرتبطة بالتكنولوجيات الناشئة والتصدي لها، ولأجل كفالة انتفاع

البشرية بالتطور التكنولوجي، بأن نُسخر جهودنا لبناء عالمٍ من الجمال، عالمٍ مفتوحٍ ونظيفٍ لا يُقصى فيه أحد، عالمٍ يسوده السلام الدائم والأمن العالمي والازدهار للجميع.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكرك على بيانك. وأعطي الكلمة لوفد الاتحاد الروسي.

الزملاء الموقرون، أناشدكم مرة أخرى أن توجزوا بياناتكم قدر الإمكان. شكراً.

السيد بيلاسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس. أود أن أنضم إلى من رحبوا بسفير بلجيكا الجديد وأن أعطي ضماناتاً بأن الوفد الروسي مستعد للتعاون التام والوثيق مع وفد بلجيكا ومباشرةً معك فعلاً، سعادة السفير، في عمل مؤتمر نزع السلاح وغيره من محافل نزع السلاح. وأود أن أشكر أعضاء فريق النقاش اليوم على ما أبانوا عنه من معرفة متعمقة بالمسائل التي تطرقوا إليها وعلى تقديم أفكار جديدة مثيرة للاهتمام.

سيدي الرئيس، الزملاء الموقرون، إننا ندعم تماماً رأي أصدقائنا البيلاروس بشأن الفائدة من تناول مسألة الطرازات الجديدة من أسلحة الدمار الشامل في مؤتمر نزع السلاح. فلا يمكن أن يكون تبادل شامل للآراء بشأن هذا الموضوع إلا في محفلنا المتعدد الأطراف، وهو محفل فريد من نوعه لمناقشة مسائل الأمن الدولي بأسلوب مهني ودون تحيز، وليُطلع فيه بعضنا البعض على دواعي قلقنا في هذا الشأن، وعند الضرورة، البدء في عملية تفاوضٍ بهدف رصد أو حظر طرازات جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

ولا يزال موضوع الطرازات الجديدة من الأسلحة مهماً ويستحق من المجتمع الدولي عنايةً شديدة. فتطور التكنولوجيات المتقدمة بشكل سريع، بل خارج عن السيطرة أحياناً، يتيح ليس فقط تصميم منظومات أسلحة جديدة وأكثر كفاءة وإنما يجعل ذلك التطور في متناول جهات من بينها جهات فاعلة من غير الدول. وهذا ما جعل تناول هذا الموضوع ملحاً بوجهٍ خاص. وبالنظر إلى التعقيد الذي يطبع هيكلاً الأمن الدولي الحالي، فإن ظهور طرازات جديدة من أسلحة الدمار الشامل يهدد بمفاقمة الاختلال ومن شأنه أن يطلق سباق تسلح جديد في هذا المجال مع ما يرتبط بذلك من عواقب من الصعب جداً التنبؤ بها.

ويؤكد هذا ضرورة رصد التطورات العلمية والتكنولوجية من كتب خاصة منها تلك التي من شأنها أن تؤدي إلى ابتكار طرازات جديدة من الأسلحة ذات قدرات تدميرية تضاهي قدرات أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل معروفة لدينا أو تُفوقها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكون قادراً على التصدي في الوقت المناسب للتهديدات المثيرة للقلق وعلى اتخاذ التدابير الفعالة الضرورية لمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وبناء على ذلك، يدعم الاتحاد الروسي القرار السنوي الذي يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح.

ونعتقد أن بإمكان مؤتمرنا أن يقدم مساهمة معتبرة في منع هذه التهديدات. وهو أمر يتطلب قبل كل شيء إجراء الخبراء تحليلاً معمقاً للمسألة. مما قد يؤدي إلى إنشاء إطار العمل الصحيح لوضع المعايير لتحديد أنواع تلك الأسلحة.

وأفضل سبيل إلى ذلك، في رأينا، هو إنشاء هيئة فرعية خاصة، مثلما حدث في عام 2018. فآنذاك، عُقدت مناقشات مثيرة للاهتمام ساعدت الدول الأطراف ليس في تحديد نهجها فحسب، بل ساعدتها أيضاً في تبادل الآراء بشكلٍ مفيدٍ. ومن المستحب، في نظرنا، بحث إمكانية استئناف هذه الممارسة أثناء دورة المؤتمر لعام 2021.

وغني عن القول إن المناقشات بشأن هذه المواضيع ينبغي أن تمتثل بشكل تام لجدول أعمال المؤتمر وولايته.

وفي هذا الشأن، نود أن نشدد على أن بعض المواضيع التي تم التطرق إليها بالفعل تحت هذا العنوان، من قبيل استخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في الشؤون العسكرية ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وقضايا الأمن السيبراني، قد نوقشت بالفعل بشكل مستفيض ومثمر جداً، حتى هنا في جنيف. وهناك أطر عمل متخصصة لمثل هذه المناقشات، من قبيل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وإطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وفريق الخبراء الحكومي والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن المعلومات العالمي، وأفرقة أخرى. وعليه، لا نرى أن ثمة من الأسباب ما يُجبرنا على النظر في هذه المجالات الضيقة في المؤتمر.

وتكرار العمل، مثلما تبرهن على ذلك التجربة، لا يساهم في إيجاد حل مناسب وإنما، على العكس من ذلك، يجعل من الأصعب إيجاد حلٍ ويطرح تحديات إضافية في المناقشات التي شُرع فيها بالفعل في مجالات أخرى. لذلك، نقترح أن يكون التركيز على موضوع الطرازات الجديدة من أسلحة الدمار الشامل دون الدخول في مسائل ذات صلة ولكنها ليست صلة مباشرة.

ونحن على استعداد لتقديم الدعم وللانخراط بهمة في الخروج بنتيجة من دورة عام 2021 تساعد في بحث هذا الموضوع الهام بحثاً أكثر تعمقاً وشمولاً. وشكراً على انتباهكم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وأعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. في البداية، أود أن أشرك على الفرصة السانحة اليوم لتبادل آرائنا في التكنولوجيات الجديدة والناشئة وإغنائها. وتقدر اليابان إلى حد كبير المبادرات التي تُشجع المناقشة الموضوعية في هذا المحفل. وأود أيضاً أن أرحب من كل قلبي بممثل بلجيكا الدائم الجديد، والذي أتطلع إلى التعاون الوثيق معه، لا سيما أثناء الرئاسة البلجيكية لمؤتمر نزع السلاح في عام 2021. كما أود أن أشكر جميع أعضاء فريق النقاش على عروضهم الغنية بالمعلومات التي تضيف عمقاً وبعداً لمناقشتنا.

إن اليابان تتّمن عملنا في الهيئة الفرعية 5 أثناء دورة المؤتمر لعام 2018. فقد مكّنتنا هذا المحفل من تبادل الآراء في المسائل الناشئة من قبيل إمكانات التطورات العلمية والتكنولوجية بالنسبة لإنتاج أسلحة جديدة وبالنسبة للأمن السيبراني واستخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الأسلحة ونقيّم أيضاً العروض التي قدمها الخبراء في سياق أنشطة الهيئة الفرعية.

وفيما يخص التطورات الرقمية والذكاء الاصطناعي، يسرنا أن تكون جهودنا المشتركة قد أثمرت المناقشات التي تجري الآن ضمن الإطار المناسب في الأمم المتحدة واتفاقية حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة. واليابان تشارك بهمة في هذه المناقشات.

واليوم، تتطور العلوم والتكنولوجيا، إلى جانب تطبيقهما للأغراض العسكرية، بسرعة مفرطة، مثلما أحسن التعبير عن ذلك السيد ريكلي من مركز جنيف للسياسة الأمنية، في عرضه. ومن الصعب المغالاة في وصف أثر الابتكارات التكنولوجية ليس على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل على المسائل الأمنية أيضاً. وبالنسبة للمؤتمر، ولأجل التحضير لمناقشات مستقبلية محددة بصورة أفضل، من القيم جداً فهم التقدم العلمي والتكنولوجي فهماً صحيحاً وكذلك الوضع الحالي لتطبيقاته والمخاطر المرتبطة به بقصد الترويج لفهم مشترك لهذه المسائل البالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، تقدر اليابان أيما تقدير الفرصة السانحة اليوم بالاستماع إلى آرائكم وآراء الخبراء وتبادل الآراء بشأن هذه المواضيع.

وفي مجال تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار، هناك طائفة واسعة من المجالات التكنولوجية التي يمكن أن تكون في يوم ما موضوع مناقشاتنا في المستقبل. وتعتبر اليابان النقاط الثلاث التالية ذات صلة بموضوعنا وأنها تستحق منا اهتماماً خاصاً، أيّاً كان المجال الذي نناقشه.

وأول هذه النقاط هي وجوب تطبيق المعايير الدولية ومعايير القانون الدولي القائمة.

فمن منظور اليابان، التي تشدد دائماً على سيادة القانون في المجتمع الدولي، لا بد من الامتثال للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، خاصةً عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة بما في ذلك استخدام أسلحة الدمار الشامل الجديدة. وفي الوقت نفسه، تكتسي زيادة الشفافية وتقوية تدابير بناء الثقة والتواصل بشكلٍ أفضل فيما بين البلدان المعنية قيمة كبيرة. وفي هذا الشأن، أود أن أؤكد مجدداً أهمية تعزيز تنفيذ القانون الإنساني الدولي على الصعيد المحلي بوسائل منها إجراء استعراض الأسلحة المنصوص عليه في المادة 36 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف لعام 1949.

وتتلخص النقطة الثانية في طبيعة التكنولوجيا المزدوجة الاستعمال. فمثلاً يوضح ذلك العديد من الأمثلة، ومثلما شددت على ذلك بفصاحة السيدة دوان من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، للعديد من التكنولوجيات الناشئة في مجالات الفضاء الخارجي والفضاء السيبراني والنكاء الاصطناعي تطبيقات مدنية وأخرى يمكن استخدامها في الميدان العسكري. وقد يكون للتكنولوجيات الناشئة تبعات مهمة في المجال العسكري والأمني، ولكن منافع هذه التكنولوجيات الناشئة بالنسبة للاقتصاد والمجتمع أكبر من أن تقاس. لذلك، يُنصح بعدم فرض قيود غير معقولة على تطوير التكنولوجيا النافعة باسم تحديد الأسلحة. فأهم ما في الأمر هنا هو تحقيق التوازن الأمثل بين هذين المتطلبين المختلفين.

ثالثاً، تعدد الجهات صاحبة المصلحة. كما هو واضح في مجالي النكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية، يؤدي القطاع الخاص دوراً أكبر في الابتكارات التكنولوجية التي قد تكون لها تبعات أمنية كبرى. لذلك، ولأجل أن تكون المناقشة مجدية، من المستحب أكثر مشاركة طبقات متعددة من الجهات صاحبة المصلحة. وعلى نفس المنوال، تكون المدخلات التي يقدمها الخبراء من كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص موضع ترحيب شديد.

وفي الختام، سيدي الرئيس، وبالاستناد إلى هذه النقاط، دعني أشدد على أهمية تشجيع مناقشة محورها المستقبل فيما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة وأثرها. ولدى اليابان الثقة في أن المؤتمر مكان مناسب لهذه المناقشات.

وُثُرب اليابان عن أملها في أن تبدأ مناقشات موضوعية في المؤتمر عن طريق تقليل عدد المواضيع بالاستناد إلى فهم مشترك بين الدول الأعضاء، مع تقادي تكرار المسارات.

أشكر، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل اليابان. الزملاء الموقرون، لدينا ستة وفود أخرى على قائمة المتكلمين: كوبا وبيلاروس والنمسا وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان. وأود أن أختتم مناقشة اليوم بتعقيبات من أعضاء فريق النقاش الأجلاء، ولهذا السبب أطلب منكم أن توجزوا بيانانكم كي تستغرق ست أو سبع دقائق إذا أمكن. وأعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ديلغادو سانثيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أشكر سيدي الرئيس. ما دامت هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفدي الكلمة في جلسة عامة برئاستك، أود أن أهنئك، بصفتك سفير بيلاروس، على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وقد تكلل عملك بالنجاح ونحن على ثقة من أنه سيبقي مكللاً بالنجاح. ولك من وفدي، كما هي الحال دائماً، كل الدعم. ونرحب أيضاً بسفير بلجيكا الموقر. ولنهنئ

أعضاء فريق النقاش أيضاً على عروضهم الممتازة والشاملة والمثيرة للاهتمام والتفكير. إن إمضاء الوقت في هذه القاعة ليس مضيعة له. فبرئاستك، أباؤ المؤتمر عن مرونة وبرهن على جدوى عقد اجتماعات حضورية واستئناف عملنا بشأن بنود جدول الأعمال الموضوعية.

إن وفدي يتفق تماماً مع تقييم السيدة دوان ومفاده أن استحداث تكنولوجيا جديدة يزيد من احتمال انفجار، نأمل، لأجل الإنسانية والكوكب، ألا يكون نووياً. وانطباعنا هو أن أعضاء فريق النقاش متفقون على أن الإطار القانوني الحالي غير مناسب. وفي رأينا، يتمثل التحدي الذي يعترض المؤتمر ليس في وقف أو عرقلة تطور العلوم والتكنولوجيا، لأنه لا يمكن وقف تقدّمها، مثلما أوضح السيد ريكلي. التحدي الذي أمامنا ليس الاعتراض على الذكاء الاصطناعي أو غيره من التكنولوجيات وإنما إنشاء إطار قانوني في أوانه ليحد ويحتوي أخطأ الغرائز لدى بني الإنسان وهي غريزة السيطرة على أمثالنا من الرجال والنساء وإخضاعهم بواسطة الحرب واستخدام القوة، في خرق واضح للقانون الدولي.

إن التحدي الذي فشلت البشرية في التغلب عليه لا يتمثل في وقف تطور العلوم النووية في أوانه، وإنما في كوننا لم نحظر أو ندين الأسلحة النووية في وقتها. أما الآن، فإن المؤتمر بصدد الفشل في التغلب على التحديات التي يطرحها سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ونزع السلاح النووي بالكامل. وفي هذا الشأن، تُستخدم تكنولوجيات جديدة لمواصلة تحديث الترسانات النووية، ليس لجعلها أكثر أماناً وإنما لجعلها أكثر كفاءة - أي أشد فتكاً. وعلاوة على ذلك، لم تقل الطائرات المسيّرة من الأضرار الجانبية؛ وإنما زادت من وحشية الكيفية التي تُشن بها الحروب. وإن التقديس الثقافي للتكنولوجيات الجديدة وللقوة قد جعل قرار الإبقاء على حياة إنسان أو القضاء عليه يتحول بالنسبة لأمر الحرب ومشغلي الطائرات المسيّرة إلى نوع من ألعاب الفيديو.

وإنني أتفق مع السيد باتسانوف على أنه ينبغي لنا على الأرجح النظر في اتخاذ نهج ذي نطاق أوسع وعصري أكثر. وأود أن أسأل أعضاء فريق النقاش، بالتحديد، ما إذا كانوا يعتقدون أن النهج التنظيمي للمؤتمر ينبغي أن يكون محدداً وأن يُركّز على تكنولوجيا بعينها، أو ما إذا كان ينبغي لنا أن نعتمد نهجاً أكثر عمومية يُتيح لنا إعادة تحديد تعريف أسلحة الدمار الشامل ونطاقها، وإعادة النظر في مفهوم الحرب العادلة أو القيود التي ينبغي فرضها على التطبيق العسكري لبعض التكنولوجيات - سواء أكانت نشأتها في المجال العام أو الخاص. وهذه المسألة الأخيرة - وهي المتعلقة بالجهات الفاعلة الخاصة في شراكات قانونية تتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح، مثلما أبرز ذلك السيد ريكلي - جزء أساسي من النهج الواسع والعصري الذي شرحه السيد باتسانوف.

وفي الختام، يود وفدي أن يشدد على أهمية المؤتمر باعتباره المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض على الصكوك الملزمة قانوناً بشأن نزع السلاح. ومن ثم، يتبين من هذا النقاش أن من الملح بالنسبة لنا استئناف عملنا، ليس فقط لأجل إجهاد التهديدات التي يطرحها نشوء تكنولوجيات جديدة في سباق التسلح عن طريق التنظيم القانوني، وإنما لأجل تنفيذ ولايتنا تنفيذاً تاماً. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل كوبا على بيانه الذي تناول صميم الموضوع.

واسمحوا لي أن أتناول الكلمة بصفتي الوطنية. وأود أن أدلي بالبيان التالي نيابة عن جمهورية بيلاروس.

السيدات والسادة، مع التطور السريع الذي يشهده التقدم العلمي والتكنولوجي والتكنولوجيات الجديدة، تتحول هذه المسائل إلى مسائل عابرة للقطاعات، تمس جميع جوانب نزع السلاح، مثلما سمعنا في عروضنا لهذا اليوم، وهي ذات صلة مباشرة ليس بمسألة أسلحة الدمار الشامل فحسب وإنما بجميع مسائل نزع السلاح والشفافية وفهم ما يجري وبرغبتنا وواجبنا أن نحد من تطور هذه التكنولوجيات ومن

التقدم العلمي والتكنولوجي، مع فهم طبيعتها المزدوجة. لذلك، يرى الوفد البيلاروسي أن الوقت قد حان لإنهاء الممارسة المتمثلة في تقسيم البنود المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح إلى بنود أساسية وأخرى غير أساسية. إننا نعتقد أنه ينبغي أن نخوض في التحديات والتهديدات الجديدة على قدم المساواة مع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وتبقى التدابير الوقائية والرد السريع، في نظرنا، أفضل وسيلة للتصدي للمخاطر والتهديدات التي تحيق بالأمن والسلم الدوليين، بما فيها تلك الناشئة عن التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام نتائج ذلك التقدم للأغراض العسكرية.

تقدم بيلاروس، كل ثلاث سنوات، مشروع قرار إلى الجمعية العامة بعنوان "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح"، بغرض تحسين الإجراءات الدولية حتى يتسنى مراقبة الاستحداث الممكن لأنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل مراقبة شديدة والخروج بتوصيات للتصدي لأنواع أسلحة الدمار الشامل التي يمكن استحداثها.

وأثناء انعقاد دورة الجمعية العامة الخامسة والسبعين، سيقدم وفد بيلاروس مشروع القرار المقبل لكي تنتظر فيه اللجنة الأولى. وأطلب إلى الأمانة أن توزع مشروع القرار هذا باعتباره وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح. والوثيقة ذات طبيعة وقائية وترمي إلى منع نشوء أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. ويدعو القرار إلى اعتماد آلية تطلب من خلالها الجمعية العامة إلى المؤتمر رصد الحالة وتحرير توصيات بشأن مفاوضات بعينها تتناول الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل. وتتسق صيغة مشروع القرار مع صيغته السابقة فهي لم تعدل، عدا بعض التغييرات التحريرية البسيطة. وإننا على ثقة من أن اعتماده بتوافق الآراء أثناء الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة ممكن بالنظر إلى تعاطف التهديدات وضرورة الرد عليها، إلى جانب كونه نتاج صيغة توفيقية.

وفي هذه الظروف، يستحيل تجاهل التهديد المتعاظم الذي يشكله الاستخدام الضار للإنجازات الجديدة في العلم والتكنولوجيا على يد الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لا سيما في مجالات البيولوجية الاصطناعية ومنظومة الأسلحة الذاتية التشغيل والنكاء الاصطناعي والتهديدات السيبرانية. وفي هذا الشأن، لا تزال اقتراحاتنا صائبة اليوم بأن يتخذ المؤتمر ما يمكن من إجراءات في هذا المجال، وهي اقتراحات كنا قد طرحناها في السابق.

ونعتقد أن من السديد أن يطلب المؤتمر إلى الأمين العام للأمم المتحدة وضع تقرير شامل أو إجراء استعراض للمخاطر والتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة بالنسبة للسلم الدولي وعدم الانتشار. ويبدو لنا من الممكن أن تتأتى منافع عملية من إطلاقنا دراسة أو تنظيمًا للممارسات الفضلى الوطنية لدول مختلفة في مجال التصدي للمخاطر والتحديات المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة بالنسبة للأمن الدولي وعدم الانتشار، على أمل صياغة قواعد ومبادئ للسلوك تمنع إساءة استخدام أوجه التقدم الجديدة في العلم والتكنولوجيا وأشرككم على انتباهكم.

وأعطي الكلمة الآن لوفد النمسا.

السيدة هامر (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية): شكرًا، سيدي الرئيس. شكرًا لأعضاء فريق النقاش على هذه العروض الملهمة حقًا، والتي بدت لي مقنعة جدًا، وعلى الدعوة الصادقة الموجهة إلى المجتمع الدولي لكي يتصرف على نحو عاجل.

في مؤتمر نزع السلاح، تركز مناقشاتنا في العادة على مفاهيم عسكرية وأخرى تتعلق بالأمن من القرن الماضي، ومن الجيد النظر أبعد من تلك المفاهيم التقليدية، خاصة أن العروض التي قدمت اليوم بيّنت بوضوح أنه قد يتم تغيير الغرض الأول من بعض هذه التكنولوجيات وأن فئة الأسلحة المحددة قد

تتحول إلى شيء جديد بسبب التكنولوجيا الجديدة. شكراً لكم إذاً على تنبيهنا. وأعتقد أن الأمر يتجاوز المؤتمر بالنظر إلى سجل إنجازات المؤتمر من حيث الاتفاق في السنوات الأخيرة، فمن المهم أن نغتنم جميع الفرص لمناقشة جميع هذه المسائل.

ولدي سؤالان لأعضاء فريق النقاش. إن التهديد والتحديات التي تطرحها هذه التكنولوجيات الجديدة وأحياناً التكنولوجيات القديمة - وأعتقد أن بعض العروض أشار إلى تاريخ يعود إلى 20 عاماً - هي تهديدات وتحديات بديهية، ولكن يبدو أن هناك تلكؤاً في مناقشة هذه المسائل في سياق نزع السلاح المتعدد الأطراف أو في الأوساط المعنية بالأمن. وهناك أوساط أخرى أكثر تقدماً شيئاً ما ولكن مسائل نزع السلاح والأمن يعترضها تحد من نوع خاص.

ويبدو لي أيضاً أن الأمر لا يعني هيئات متعددة الأطراف فحسب وإنما يتجاوزها إلى العلاقات الثنائية أيضاً. ففي نهاية الأمر، سيستحوذ الخصم على كل ميزة عسكرية أو سيكيفية لمصلحته. ومن ثم يبدو أن المصلحة الاستراتيجية لجميع البلدان تقتضي الدخول في هذه المناقشات ولكن يبدو أن هناك بعض التلكؤ. وسأكون مهتمة بالاحتمالات المتنافسة لهذه المصلحة الاستراتيجية وبالتطورات الحالية في سياق تعددية الأطراف. ففريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، حتى لا نذكر أكثر من محفل دولي واحد، لا يفتأ يحول اهتمامه إلى المسائل الإجرائية. وهو بذلك يضيع فرصة أخرى لمناقشة مسائل مهمة.

وسأكون مهتمة أيضاً بسماع ما سيقوله أعضاء فريق النقاش، بالنظر إلى ما قالتها مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بشأن ما يمكن أن نفعله على نحو أفضل - ويرجح أن نكون بحاجة إلى حضور جهات جديدة ذات مصلحة إلى هذه القاعة - وكيف يمكننا جلب هذه الجهات ذات المصلحة إلى القاعة. وقد ذكر بعض الزملاء القطاع الخاص، ولكن يمكن أيضاً أن نتحدث عن المجتمع المدني، الذي ليس جزءاً على ما يبدو من هذا الحوار بين الدول الذي نجريه الآن في هذه المسائل. هاذان هما السؤالان اللذان وددت طرحهما. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً للنمسا. من جانبي، أود أن أقول، سعادة السفيرة، إنك قد طرحت سؤالين للتو كان الوفد البيلاروسي، ووفود أخرى قد أثاروها أيضاً. شكراً جزيلاً. الزميل من إندونيسيا، نقضل.

السيد روزاندي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. أولاً وقبل كل شيء، أسمحوا لي أن أعرب، باسم الوفد الإندونيسي، عن شكرنا لجميع أعضاء فريق النقاش على عروضهم الممتازة، التي أضافت قيمة إلى نقاشنا لهذه المسألة اليوم. واسمحوا لي أيضاً أن انضم إلى جميع من رحبوا بسفير بلجيكا في أسرة مؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس، إن للتطورات العلمية والتكنولوجية أثر عظيم على التطبيقات المدنية والعسكرية على السواء. وإن نعترف بضرورة الحفاظ على تقدم العلم والتكنولوجيا لأغراض التطبيقات المدنية وبضرورة تشجيعه، فإننا نعتقد أيضاً أنه ينبغي أن يكون ثمة مراقبة وتنظيم أفضل للبحث العلمي، لا سيما منه البحث الذي يكون له أثر على الأمن الدولي.

ففيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمسائل المتصلة بالأمن السيبراني، نود أن نشدد على أهمية القواعد والمعايير والمبادئ التي تنظم السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني بهدف زيادة الاستقرار والأمن في الفضاء السيبراني. ونعتقد أن القانون الدولي، بما فيه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنسان الدولي، ينطبقان في الفضاء السيبراني.

وفضلاً عن ذلك، تكتسي مبادئ السيادة والمساواة في السيادة، وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات، بما فيها حماية حقوق الإنسان واحترامها، أهمية بالنسبة لإرشاد سلوك الدول في الفضاء السيبراني.

وفي هذا الشأن، نرحب بالمناقشات الجارية بشأن الأمن السيبراني في الفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين ونعيد التأكيد على أهمية الالتزام بتنفيذ المعايير الطوعية غير الملزمة التي تمت التوصية بها في عام 2015 في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات اللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

وقد حد تسليح الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تطوير منظومات أسلحة ذاتية التشغيل، من دور البشر في اتخاذ القرارات بشأن استخدام القوة الفتاكة في الحرب. ويعني هذا أن عتبة استخدام القوة القاتلة قد تدنّت. وباعتبار المخاطر التي يطرحها هذا النوع من الأسلحة، تعتقد إندونيسيا أن استخدام جميع أشكال منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل يجب أن يكون وفقاً لمعايير القانون الإنساني الدولي ومبادئه.

وفي الختام، سيدي الرئيس، تعتقد إندونيسيا أن المناقشات التي تتناول هذه الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل ضرورية لأجل بناء فهم مشترك بين الدول انتهاء إلى اتخاذ نهج وتدابير لمعالجة هذه المسائل. وفي هذا الشأن، أود أن أشيد بقيادة بيلاروس في تحقيق تقدم في هذه المسألة وأؤكد لكم دعمنا. شكراً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل إندونيسيا. وأعطي الكلمة لوفد جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. يود وفدي مرة أخرى أن يهنئ بيلاروس وأن يهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لك دعم وفدي وتعاونيه الكاملين. كما أود أن أرحب بسفير بلجيكا في مؤتمر نزع السلاح. أود أيضاً أن أعرب عن تقديري لأعضاء فريق النقاش على عروضهم المثيرة للاهتمام والغنية بالمعلومات.

سيدي الرئيس، لطالما نوقشت في المؤتمر ضرورة إبرام معاهدة عالمية وملزمة قانوناً تحظر تطوير أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الإشعاعية، وتحظر إنتاجها وتخزينها واستخدامها. ونظرت الجمعية العامة بدورها في هذه المسألة. وهذان الأمران يدلان على ضرورة استعراض تطبيق التكنولوجيات الجديدة وعواقبها، بصورة دورية، في تطوير بعض الدول أسلحة جديدة من أسلحة الدمار الشامل. فلهذه الأسلحة نفس الآثار الشديدة وغير المميّزة على البشر كأثار أسلحة الدمار الشامل المحظورة. ونعتقد أن المبدأ الذي يُستند إليه في الخلوّص إلى عدم قانونية هذه الأسلحة وحظرها - وهو القتل الجماعي والمعاونة غير الضرورية والآثار غير المميزة والأضرار البالغة للبشر والحيوان والبيئة - هو مبدأ يسري أيضاً على تعريف وحظر أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وعليه، هناك ضرورة ملحة وعاجلة لاعتماد تدابير وقائية والتخفيف من هذا الشاغل المتعلق بالأمن الدولي. فينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في وضع صك ملزم قانوناً قبل إنتاج هذه الأسلحة الجديدة وقبل أن يصبح إنتاجها منتشراً. والمؤتمر هو المحفل الأنسب للتفاوض على وضع عناصر صك ملزم قانوناً في هذا الشأن.

وإن الارتفاع الصاروخي في النفقات العسكرية العالمية يثير الجزع. فحسب معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي، ارتفع مجموع النفقات العسكرية ليناهاز تريليوني دولار في عام 2019 أي زاد بنسبة 3,6 في المئة مقارنة به في عام 2018، وهو ما يمثل أكبر قفزة سنوية في ذلك الإنفاق منذ عام 2010. والولايات المتحدة من بين أكبر المنفقين العسكريين الخمسة الأوائل في عام 2019.

وليس من قبيل المفاجأة أن نرى أن إحدى هذه البلدان الخمسة هي المملكة العربية السعودية، وهي أيضاً أكبر مستورد للأسلحة. والعواقب المباشرة لارتفاع النفقات العسكرية مفروضة على الناس العاديين في كل مكان، فهي تحرمهم من مستوى معيشة أفضل ومن الرفاه ومن تأمين تعليم أفضل للأجيال القادمة.

وفي رأينا، لم ينفذ قرار الجمعية العامة 36/46، المعتمد في كانون الأول/ديسمبر 1991، تنفيذاً تاماً وأميناً، باعتباره أساس المبادرة الكاملة والإطار المرجعي الأساسي للشفافية في ميدان التسلح. ولدينا اعتقاد راسخ بأن الشفافية في الأسلحة التقليدية غير المصحوبة بالشفافية في أسلحة الدمار الشامل تشكل اختلالاً وهي غير مناسبة وينقصها الشمول، ولا سيما في منطقة غرب آسيا وهي منطقة حساسة. ويساورنا قلق بالغ بشأن خطر الأسلحة النووية في هذه المنطقة.

فبينما النظام الصهيوني، غير العضو في معاهدة منع الانتشار النووي والحائز الوحيد على السلاح النووي في المنطقة، يواصل تحديه السافر للقانون الدولي برفضه الالتزام بالأنظمة القانونية الدولية ذات الصلة وباستمراره في تطوير ترسانته النووية، تضيف المملكة العربية السعودية ببرنامجه النووي مستوى آخر من التعقيد في المنطقة غير المستقرة أصلاً. وعدم تحلي المملكة العربية السعودية بالشفافية وعدم تعاونها مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد ولّد قلقاً حقيقياً بشأن الغرض من البرنامج النووي السعودي والقصد المتوخى منه وإننا ندعو السلطات السعودية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة وباتفاق الضمانات وإلى التعاون مع نظام التفتيش للوكالة الدولية.

لقد احتقلنا منذ وقت قريب باليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية، الذي كان مناسبة أخرى لإدراك الرعب الذي تمثله الأسلحة النووية والحاجة إلى القضاء عليها تماماً. ودعت الجمعية العامة، التي اعتمدت بالإجماع قراراً يُنشئ هذا اليوم العالمي، إلى زيادة الوعي بآثار تفجيرات التجارب النووية أو غيرها من التفجيرات النووية وبضرورة وقفها باعتباره أحد الوسائل لتحقيق هدف عالم خال من السلاح النووي.

فالواقب الكارثية للتجارب النووية على الإنسان والبيئة لا تزال وصمة عار على جبين الإنسانية والحضارات الإنسانية. فلا ينبغي أبداً عدم الاكتراث للعذاب والمعاناة التي يعيشها الناس الأبرياء وأولادهم الذين شاءت الأقدار أن يكونوا ساكنين بالقرب من مواقع تجرى فيها تجارب نووية. وينبغي للدول التي أجرت التجارب النووية أن تُساءل على ما تسببت فيه من آلام ومحن لأولئك الناس وللأجيال القادمة.

ومن المؤسف، سيدي الرئيس، أن الولايات المتحدة تعتزم استئناف تجارب تفجير الأسلحة النووية مثلما جاء في استعراض الموقف النووي لعام 2018 الصادر عنها، والذي أكد أن الولايات المتحدة لن تسعى إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأنها ستستأنف تجارب التفجيرات النووية عند الضرورة. وأكد استعراض الموقف النووي أيضاً أن الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تطوير سلاحها النووي وإنتاجه وهياكله الأساسية، ستُبقي على قدرتها على استئناف تجارب التفجيرات النووية تحت الأرض إذا رأت أن ثمة ما يستدعي ذلك. وفي هذا تحدٍ سافر لأهداف ومبادئ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وانتهاك لالتزام البلد بموجب المادة 6 من معاهدة عدم الانتشار النووي.

سيدي الرئيس، إن الوقف الاختياري للتجارب النووية لا يجوز أن يحل محل صك دولي ملزم قانوناً يحظر التجارب النووية بجميع أشكالها ويكفل نزع السلاح إلى جانب القضاء على تلك الأسلحة قضاءً كاملاً لا رجعة فيه وقابلاً للتحقق منه. وهناك التزام، بموجب المادة 6 من معاهدة عدم الانتشار النووي، مثلما أجمعت على ذلك محكمة العدل الدولية، بالسعي بحسن نية إلى نزع السلاح النووي بجميع أشكاله تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة وإنجاح مفاوضات تؤدي إليه. وهذا التزام قانوني صريح لا يكتفاه غموض ولا يحد منه اشتراط.

أشكرك، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً لوفد جمهورية إيران الإسلامية. وأعطي الكلمة لوفد باكستان.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة. وأهنتك على توليك الرئاسة وأعرب عن ترحابي الحار بسفير بلجيكا الجديد. وأود أيضاً أن أشكر أعضاء فريق النقاش على العروض الممتازة التي قدموها وعلى مساهماتهم القيمة.

سيدي الرئيس، إن التكنولوجيا كانت دوماً ثمرة الابتكار وتوأمه، وهما معاً دفعا بالإنسانية إلى الأمام في جميع المجالات، بما فيها التسلح. غير أن ما يميز القرن الحادي والعشرين ربما عن جميع العصور الماضية، مثلما قال أعضاء فريق النقاش، هو سرعة استحداث ونشوء تكنولوجيات جديدة، حتى من منظور تحديد الأسلحة. وقد غيرت وتيرة للابتكار التكنولوجي السريعة هذه ولا تزال الطريقة التي يمكن بها للقانون الدولي وينبغي له أن ينظم بها تطوير تلك الأسلحة ونشرها واستخدامها.

وحتى لو ظل تطوير تكنولوجيات الأسلحة الجديدة واستخدامها أمراً لا فرار منه، فإن من الأهمية البالغة وضع معايير متناسبة وقوانين وقواعد لتنظيمها في جميع أبعادها. فالطريقة التي يتم بها حالياً استخدام بعض هذه التكنولوجيات الجديدة والناشئة لها تأثير وتبعات مباشرة على السلم والأمن الدوليين على جميع المستويات. لذلك، ليس من المفاجأة في شيء أن تكون هذه المجموعة من المسائل، وهي موضوع البنود 5 و6 و7 من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، قد اكتسبت أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة وهي بالفعل بدأت تشكل المسألة الأساسية الخامسة لدى مؤتمر نزع السلاح.

ولا زلنا نشهد تدفق ابتكارياً في جميع فئات التكنولوجيات الجديدة، وفاقته في سرعتها سرعة التنظيم والتحديد المطلوبين. وحتى ونحن نخوض في المسائل المتعلقة بمجالات جديدة من مجالات الحرب، كالفضاء السيبراني والطيف الكهرومغناطيسي، فإن مستويات جديدة وإضافية من التعقيد قد نشأت بسبب إدماج التكنولوجيا في مجالات تقليدية سواء في البر أو البحر أو الجو أو في الفضاء.

والتكنولوجيا، باعتبارها عاملاً ممكناً آخر، قد اندمجت في جميع الميادين بدرجة أو بأخرى، جاعلة من الحرب مفهوماً عابراً لعدة ميادين. فلم يعد بوسع الحلول التي لدينا لتحديد الأسلحة ونزع السلاح أن تتجاهل هذه التطورات أو أن تظل حبيسة الثنائيات القديمة. وهي لم تعد تقدم جميع الأجوبة. بل إن هذه التهديدات أشد إلحاحاً وواقعية لأن هذه الأسلحة الجديدة حدثت من خطر وقوع ضحايا في الأرواح لدى الدول التي تستخدمها أو تخلصت من ذلك الخطر وهي من ثم تجعل تلك الدول أكثر ميلاً إلى استخدامها وتعزز احتمالات الردود المتماثلة وغير المتماثلة. والنتيجة النهائية هي تدني عتبة اللجوء إلى النزاع المسلح.

وداخل هذا الهيكل الأكبر من التكنولوجيات الجديدة والناشئة، أود أن أوجه العناية بإيجاز إلى ثلاث مسائل محددة تستحق أن يناقشها المؤتمر وهي: الأسلحة السيبرانية ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ومسألة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. فكما نعلم جميعاً، برز الفضاء السيبراني باعتباره أحد المجالات الجديدة لشن الحرب. فالقدرة على ارتكاب فعل ما دون الكشف عن الهوية ضمن الحدود الجغرافية التقليدية، وبكلفة منخفضة جداً ومع انخفاض شديد في احتمالات تحمل أي خسائر في الأرواح، بالاقتران مع القدرة على إنتاج الأسلحة السيبرانية بكميات هائلة وبكلفة رخيصة، يجعل منها أسلحة مثيرة جداً للاهتمام على خطورتها.

وانتشار الأدوات والتقنيات المتطورة والخبينة على يد الدول وجهات فاعلة من غير الدول يزيد من مخاطر الخطأ في نسب استخدامها والتسبب في تصعيد غير مقصود. ولأن الدول لديها قرارات متفاوتة فيما يتعلق بالمجال السيبراني، ولأن الأنشطة التخريبية التي تستخدم الأسلحة السيبرانية لا تقتأ ترددات خطيرة وتعقيداً، وهو ما يزيد من ضعف الشبكة العالمية، يبدو من الواضح أنه لا توجد دولة قادرة على التصدي لهذه المخاطر وحدها. لذلك، فإنه لا بد من الرد المتعدد الأطراف، بما فيه المساعدة والتعاون الدوليين،

للحد من الخطر ولتأمين الفضاء السيبراني. وبالنظر إلى السمات الفريدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ينبغي تطوير معايير إضافية بمرور الوقت.

وقد وصف عدد كبير من الدول منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بأنها تشكل، بحق، الثورة القادمة في الشؤون العسكرية، التي ستغير طبيعة الحرب من أساسها. وانعدام التدخل الإنساني سيجعل الحروب لا إنسانية أكثر. وبصرف النظر عن درجة التطور والبرمجة، لا يمكن للآلات أن تحل محل البشر في اتخاذ القرارات الحيوية بشأن وسائل وأساليب إلحاق الإصابات والتسبب في الموت. فهناك اتفاق عالمي على وجوب امتثال تلك الأسلحة للقانون الدولي، ولكن لا يزال علينا أن نحدد ما إذا كانت الآلات الذاتية التشغيل قابلة لأن تُبرمج بحيث تكفل ذلك الامتثال وإن كان الأمر كذلك ما هي الوسائل والتدابير الضرورية لتلك البرمجة.

وبالمثل، يُعتبر تحكّم الإنسان ومسؤوليته في استخدام الأسلحة ذات الوظائف الذاتية التشغيل أمراً لا بد منه، غير أنه لم يُعرف بعد نطاق ذلك التحكم وتلك المسؤولية بالقدر الذي يجب على جميع الشواغل المتعلقة بالأبعاد الإنسانية والأمنية والأخلاقية لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ومنظومات الأسلحة تلك لا تطرح مسائل تتعلق بالأبعاد القانونية والأخلاقية والإنسانية فحسب، وإنما تنطوي على تبعات خطيرة بالنسبة للأمن والسلم الإقليميين والعالميين. وإن البدء في استخدامها سيجعل عتبة شن الحروب تنخفض، ومن ثم، سيكثر اللجوء إلى القوة. وباعتبار هذه الأسلحة صنفاً فريداً وجديداً نشأت عنه دواعي قلق متعددة الجوانب، فإنه ينبغي تدارس هذه الفئة من الأسلحة على مستوى متعدد الأطراف. فالردود التنظيمية الوطنية مفيدة ولكنها غير كافية. وهناك حاجة إلى قواعد دولية، لأغراض منها التصدي بالشكل المناسب للأبعاد الأمنية الخطيرة. وبالإضافة إلى النظر فيها ضمن إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتدارس بشكل شامل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في أبعادها العالمية المتعلقة بالأمن.

وفي الختام، نثمن مساهمات كل من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيميائية في الحفاظ على الأمن العالمي كما نثمن قدراتهما الكامنة على تعزيز التعاون الدولي والاستخدامات السلمية كل ضمن مجال اختصاصها المحدد. غير أن هناك فجوات كبيرة لا تقتأ تتفاقم بسبب ظهور تكنولوجيات جديدة. فبالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ستتفاقم بالتأكيد المسائل الناشئة عن عدم وجود آلية تحقق مخصصة بسبب التقدم المتواصل في التكنولوجيا، بما فيها تلك المتعلقة بعلم الأحياء الاصطناعية والمواد الحيوانية النانوية وتفاعلاتها.

ومن المعروف جيداً أن المواد الكيميائية والبيولوجية متوفرة ومتاحة بسهولة أكبر ومن ثم فإن مخاطر الحصول عليها وتطويرها واستخدامها من قبل جهات فاعلة من غير الدول تبقى كبيرة. وهناك صكوك دولية قائمة تتناول بالفعل الإرهاب النووي، ولكن لا وجود لاتفاقية تتناول الأفعال الإرهابية باستخدام مواد كيميائية وبيولوجية ووضع مثل هذه الاتفاقية سيكون تطوراً إيجابياً بالنسبة للأمن الدولي ولمكافحة الإرهاب.

وإننا ندعم ونؤيد البدء في العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح على وضع اتفاقية دولية بشأن قمع أفعال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، سواء في شكل مناقشات أو مفاوضات. وباعتباره اقتراحاً لا يؤثر سلباً على المصلحة الأمنية الحيوية لأي دولة عضو، فإنه سيتقادم المسائل الناشئة عن أولويات متنافسة من بين المسائل الأساسية الأربعة لدى المؤتمر.

سيدي الرئيس، لدى المؤتمر جميع الأدوات اللازمة، تحت هذه البنود من جدول الأعمال، لكي يتناول عدداً من هذه المسائل المعاصرة الملحة التي تمس الأمن الدولي. ولا يمكن للمؤتمر أن يواصل

تجاهل هذه التطورات ويجب عليه التداول وتمهيد الطريق لمعالجتها على نحو يوفر مزيداً من الأمن لجميع الدول. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً لك سعادة السفير. أعطي الكلمة لوفد إسرائيل لأجل نقطة نظام.

السيدة مايان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك سيدي الرئيس. بما أنني أردت أخذ الكلمة للإشارة إلى نقطة نظام، فإننا نطلب من جمهورية إيران الإسلامية، البلد الذي ينتهك الاتفاقات الدولية ويقوض الاستقرار في الشرق الأوسط، أن تشير إلينا باسمنا الرسمي: مرة أخرى دولة إسرائيل. شكراً جزيلاً، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً إسرائيل. أعطي الكلمة الآن للوفد الإيراني.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. اقترحت إيران وسجلت خطتها بشأن هذه المسألة القابلة للاشتعال في الشرق الأوسط. وأود هنا أن أذكر فقط بتلك المبادرة وبخطة الطريق الموضوعية. وهو أمر يستدعي استفتاء عاماً - استفتاء كاملاً يشارك فيه الشعب الذي هُجر من بلده ونزح إلى الخارج نتيجة الاحتلال ونتيجة سياسة التقتيل التي يمارسها النظام الصهيوني - بعد عودة شعب فلسطين إلى الدولة، إلى إقليم فلسطين. وينبغي عقد ذلك الاستفتاء لكي يقرر الشعب مصيره ونوع الحكومة والدولة التي يريدها لمستقبله. فإذا ما قرر الشعب مستقبله، فإننا حينئذ سنقبل بالتأكيد اختياره. شكراً، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً، سيدي. إسرائيل طلبت الكلمة مجدداً. الزملاء الموقرون، أنوي الحد من فرص المتكلمين في الرد على أكثر من جواب واحد، حتى نتمكن من اختتام الاجتماع المواضيعي لهذا اليوم، المخصص لبنود محددة من جدول الأعمال.

السيدة ميان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس، وأعتذر على طلب الكلمة مجدداً. أطلب إلى ممثل جمهورية إيران أن يسمينا باسمنا الرسمي، دولة إسرائيل، وأسف لأي محاولة لتسييس هذه النقاشات البالغة الأهمية، التي نجريها هنا اليوم. شكراً، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر وفد إسرائيل. الزملاء الموقرون، شكراً على بياناتكم المهمة وعلى المناقشة المثيرة للاهتمام. وأمل أن يستطيع أعضاء فريق النقاش المحترمين ختم الجلسة العامة لهذا اليوم بملخصات. لدينا ما يقرب من اثنتي عشرة دقيقة إذا ما أراد أحدهم أخذ الكلمة. أرى السيدة دوان جاهزة لتبدأ. أرجو أن نخصص ثلاث أو أربع دقائق لكل خبير. وأمل أن تكون هذه المدة كافية لمحاولة الإجابة على الأقل بإيجاز على الأسئلة التي طُرحت. تفضلني.

السيدة دوان (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. أردت أن أشكر جميع أعضاء الوفود على النقاط الهامة التي أثاروها وأن ألاحظ تلاقي الآراء والانطباعات.

أولاً، أهمية تجنب التهويل، على ما أعتقد. فقد أشار عضو الوفد الفرنسي إلى كامو، ولكنني قد أذكر تشييكوف في وقت كهذا. الذي قال في اقتباس مشهور: "لا تقل لي إن القمر يشع؛ أرني لمعان الضوء على الزجاج المكسور". أعتقد إذن أننا بحاجة إلى تجنب التهويل فيما يتعلق بالتكنولوجيا والتركيز أكثر على التبعات والتطبيقات.

النقطة الثانية التي اتضحت: إننا نتحدث في هذه اللحظة عن التكنولوجيا الوقائية، حتى تكون هناك فرصة مهمة لمنع التكنولوجيات ولكننا، تاريخياً، نعرف أن التكنولوجيات تنظم عادة بعد أن تكون قد نشأت واستقرت. ونحن هنا نحاول معارضة الميل التاريخي.

ثالثاً، بسبب الخصائص التي ذُكرت، والتي وصفها العديد منكم، قد يكون وضع تعاريف أمراً أصعب. فقد يتبين أن وضع الحدود المتعلقة بالتعاريف أصعب. وقد يكون من المسارات المثيرة للاهتمام نحو المستقبل، مثلما اقترح بعضكم، تحديد مجموعة من الخصائص وسيناريوهات الاستخدام - أي بعبارة أخرى، أين ستطبق التكنولوجيات ومتى وكيف.

رابعاً، فيما يتعلق بالتحديات الهيكلية التي أشار إليها العديد منكم فيما يخص الدبلوماسية العصرية والدبلوماسية المتعددة الأطراف وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح في نقطة واحدة محددة، أود أن أشير إلى أهمية التحلي بالمرونة في جداول الأعمال الدائمة للتمكن من استعراض التكنولوجيات على نحو متواصل ودائم إلى حد ما. وقد لاحظ زميلي السيد باتسانوف، الذي أعجبتني تعليقاته، مثال علم المناعة والتهديدات المرتبطة به. وأود القول إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية اتفاقية شاملة في نطاقها ومن شأنها أن تتناول الاستخدام العدائي لعلم المناعة. ولكن ما تقوم به هو إبراز الحاجة إلى عقد مناقشة منهجية لتطورات الأمن والتكنولوجيا باستمرار. وهذا يشكل تحدياً بالنسبة للعديد من هياكلنا.

وقد أصابت روسيا عندما قالت إنه ينبغي تقادي تكرار النقاشات والمناقشات، وهو رأي أنفق معه كثيراً. غير أن هناك فكرة مثيرة للاهتمام وهي الحاجة أيضاً إلى تجنب إقامة العوازل، مثلما ذكرت في ملاحظاتي، ما بين التكنولوجيات والأسلحة التقليدية والنووية. لذلك فإن من مجالات اهتمام مؤتمر نزع السلاح التركيز على التكنولوجيات المتلاقية والتكنولوجيات التي يمكن تطبيقها في مجموعة من القضايا والمجالات.

وسألت كوبا عما إذا كان ينبغي لنا النظر في تكنولوجيات بعينها، وجوابي هو أنه ربما يكون من الأفضل النظر في تطبيق سلسلة من التكنولوجيات، بما في ذلك كيفية تطبيقها على مسائل مطروحة بالفعل في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ثم هناك سؤال عن القانون الإنساني الدولي، وأود أن أذكر هنا فقط بأن مؤتمر نزع السلاح ليس هيئة عالمية وأن هذا قد يطرح تحديات بالنسبة للتعريف ولتطور القانون الدولي.

ولاحظت النمسا، في الختام، التحديات التي تعترض المناقشات في المحافل المتعددة الأطراف والمحافل الثنائية وأشارت إلى المصالح الاستراتيجية، غير أنني أعتقد أن من المثير للاهتمام كون التكنولوجيات الجديدة تستلزم منا تقريب المناقشات الوطنية أكثر من المناقشات المتعددة الأطراف، ومن هنا تتبع ضرورة جعل المناقشات التي تتناول التكنولوجيات والأخلاقيات والقيود على الصادرات على الصعيد الوطني متمشية أكثر مع المناقشات الإقليمية أو الدولية. ومن شأن هذا أن يتيح فرصاً للجهات الفاعلة في قطاعات الصناعة والبحوث والمجتمع المدني. وأود أيضاً التطرق إلى الجهات الفاعلة الأخلاقية وإلى الفلاسفة والجهات الفاعلة التي تساعدنا في التفكير في الجانب الأخلاقي من القضايا، لأن يكونوا جزءاً من هذه الاجتماعات ومجموعات النقاش، وفرق العمل والأفرقة العاملة - فهذه جميعها فرص لتيسير إدماج هاته الجهات الفاعلة. وأشكرك جزيلاً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكرك جزيلاً، السيدة دوان، على عرضك وعلى مساهمتك في مناقشة اليوم وعلى تلخيص الأفكار. وننتقل إلى العمل معك في المستقبل. وباسم الوفد الروسي ومؤتمر نزع السلاح بكامله نشكرك على مساهمتك. السيد باتسانوف، هل ترغب في التعقيب؟ تفضل سيدي.

السيد باستانوف (مؤتمرات بوغواش بشأن العلم والشؤون العالمية) (تكلم بالروسية): شكراً، لدي فقط بضعة أفكار أريد إضافتها وسأحاول عدم تكرار ما قيل سابقاً.

(تكلم بالإنكليزية)

باختصار شديد، الصعوبات التي نلقاها في الوقت الحالي وعدم قدرتنا على تحقيق تقدم بشأن الأسلحة الجديدة والمنظومات الجديدة وغير ذلك من الأشياء المماثلة. وهناك عدة أسباب. فالعالم قد تغير منذ العهد السابق من تحديد الأسلحة، الذي بدأ في الستينيات من القرن الماضي. والتكنولوجيا تتغير

وللأسف بإمكان تكنولوجيات جديدة، في مرحلة معينة، أن تخلق بعض الأوهام. لهذا، من المهم لكل شخص أن يفهم أنه، إذا ما كان لبلد ما أو لمجموعة من البلدان ميزة معينة حتى فيما يتعلق ببعض التكنولوجيات العصرية جداً والمهمة، فإن تلك الميزة لا يمكن أن تدوم إلى الأبد، ومن الأفضل الانضمام إلى المناقشة والمفاوضات بشأن كيفية التعامل مع تلك التكنولوجيات. وإغلاق الباب أمام ذلك الآن سيكون خطيراً. ولن يعود بالنفع. هذه النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية فتتعلق بإشراك جهات فاعلة وجهات أخرى ذات مصلحة، وهي المسألة التي ذكرتها النمسا بوجه خاص. من بين الجهات الفاعلة والجهات ذات المصلحة، أود أن أذكر الجيش لأن الإدارات العسكرية كثيراً جداً ما تطلب تطوير تكنولوجيا جديدة - وأنا لا أتحدث عن الكوفيد-19، لأن المشكلة بدأت قبل ذلك بكثير. إننا نشاهد انفصاماً خطيراً جداً في المناقشة ما بين الدوائر العسكرية، باستثناء المناقشة ما بين قوات عسكرية لها نفس الآراء. وأعتقد أنه ينبغي للقوات العسكرية تتحدث إلى بعضها البعض حتى عندما لا تشاطر نفس الأفكار.

وفي الختام، أتكلم عما ينبغي فعله. أعتقد أنه ينبغي لنا تقادي إحداث ثورات في الكيفية التي نعالج بها الموضوع. وينبغي لنا ألا نجعل أنفسنا حبيسي الأفكار الجاهزة المختلفة. نعم، ينبغي لنا أن نحاول تجنب التكرار، ولكن التكرار أحياناً لا يمكن تجنبه. ومثلما قلت، إذا كان موضوع ما يقع ضمن دائرة اختصاص حظر الأسلحة الكيماوية، فلندعه يكون ضمن اختصاصها؛ وإذا كان يقع ضمن اختصاص اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، فلندعه يكون ضمن اختصاصها. إن الفائدة من مؤتمر نزع السلاح أو ميزته الإيجابية تتمثل في أنه يستطيع، دون محاولة تقادي تكرار عمل وكالات وهيئات أخرى، إنتاج أو تقديم تقييم عام للوضع وإنشاء روابط مختلفة. شكراً.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً جزيلاً، السيد باستانوف، على مساهمتك وعلى تلخيصك لمناقشتنا المواضيعية لهذا اليوم. وأخيراً وليس آخراً، السيد ريكلي، تفضل. لديك ثلاث دقائق قبل أن نختم اجتماعنا لهذا اليوم.

السيد ريكلي (مركز جنيف للسياسة الأمنية) (تكلم بالفرنسية): للرد على ما قالت فرنسا، لم أكن أقصد أن التكنولوجيات سيئة. فمن الواضح أن لها بالفعل تطبيقات ناعمة. أما ما يميزها عن تكنولوجيات الماضي، فهو أنها يمكن استخدامها بسهولة جداً، حتى من قبل مستخدمين ذوي نيات سيئة، لأغراض غير تلك التي استحدثت لأجلها. وسأعود إلى هذا الجانب عندما أتحدث عن آخر نقطة من النقاط التي سأتناولها.

(تكلم بالإنكليزية)

إلى كوبا والنمسا، أعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك مجال لعملية دراسة التطبيقات وليس لتعريف تكنولوجيات بعينها، وإنما التكنولوجيات التي يمكن أن يكون لها تطبيق معين. وبالطبع، ستمثل معايير تقييم هذا الأمر في الكيفية التي ستعرف بها أسلحة الدمار الشامل. أما إذا ما تمسكتما بفكرة الدمار، فربما تغيب عنكما تطبيقات أخرى تتسبب في خراب كبير.

وأعتقد أن مسألة المصالح الاستراتيجية وتلك الدول في الانخراط في النقاش أمر صحيح. فنحن على وشك أن نكون في نفس الوضع الذي كنا عليه في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، بمعنى أن الدول تدرك أن بعض هذه التكنولوجيات بمثابة حلول سحرية بالنسبة لمستقبل الحروب. ومن ثم هناك ميل إلى الانخراط في البحوث، والابتكار في هذا المجال، لأجل ضمان الحصول على ميزة استراتيجية. وتكمن المشكلة في أننا لم ندرك تماماً بعد أثر هذا على سلم التصعيد التقليدي - وسوء الإدراك. فعلى سبيل المثال، فإن الردع في الفضاء السيبراني، بخلاف الردع النووي، صعب جداً، لأن لديك حافزاً لعدم الحديث عن قدراتك وعدم الحديث عنها قد ينشئ سوء إدراك ويضخم موقف خصمك ومن ثم قد يؤدي إلى سلوك لا تحمد عقباه.

وتتمثل المسألة الثانية في الجهات الفاعلة التي ينبغي إشراكها، نعم، الأمم المتحدة هي منظمة تجمع بين الدول، ولكنك إذا نظرت في الأبحاث في هذا المجال، ستري أن من يستثمرون أكثر من غيرهم في هذا المجال هم شركات خاصة. فمنذ عام 2009، زادت شركة أمازون، على سبيل المثال، من استثمارها في البحوث والتطوير بمعدل 44 في المئة في كل سنة. ويلتزم نشاط البحوث والتطوير نحو 13 في المئة من مداخيلها، وهي أكبر ميزانية مخصصة للبحوث والتطوير من قبل الشركات. و10 في المئة من قيمة السوق البالغة تريليوني دولار لشركة آبل (Apple) يعادل 200 مليار دولار. فعندما اجتازت Apple عتبة قيمة تريليون دولار قبل عامين، نظرت إلى قائمة البنك الدولي ورأيت أن تريليون دولار أكبر من الميزانيات المجتمعة لأكثر من 168 دولة من الدول الثنتين المدرجة في القائمة. أما الآن فقد زادت تلك القيمة بمقدار الضعف. أصبحت لدى هذه الشركة إذن سلطات لا تملكها أي دولة، وهي ليس سلطة المال وحسب وإنما سلطة اجتذاب الأدمغة وتوليد البيانات التي لا تتوفر لأي دولة. لذا، فإن عدم إشراك هذه الجهات الفاعلة في أي نظام من أنظمة الحوكمة يتناول هذه المسألة، سيمنى بالفشل حتماً.

أما المسألة الثانية المتعلقة بالجهات الفاعلة من غير الدول فتتعلق بتلك الجهات الفاعلة الخبيثة. فإذا تمعنا فيما رأيناه على مدى السنوات الخمس الماضية، نرى أن الجهات الفاعلة من غير الدول في موقع أفضل من الإدارات العسكرية التقليدية بالنسبة لابتكار التكنولوجيات، لأن الجيوش تعلم أنها ستساءل عن أفعالها وهي من ثم تريد أسلحة بالغة الدقة. وهذا القول لا ينطبق على الجهات الفاعلة من غير الدول. فالدولة الإسلامية في العراق والشام، على سبيل المثال، كانت أول منظمة أدركت كيف يمكن استخدام وسائط التواصل الاجتماعي كأسلحة وكانت من بين أول من سلّح الطائرات المسييرة واستخدمتها في عمليات حشد.

وكلما انخفض سعر هذه التكنولوجيات، كلما زاد انتشارها بسرعة أكبر ولكن ما لم نعطن إليه فيما يتعلق بهذا النوع من التكنولوجيا هو دور الأفراد أو المنظمات والأثر على الاستقرار الاستراتيجي. إنه أمر لم نتكلم عنه بإسهاب بعد، لأن التكنولوجيا لم تكن موجودة. ولكن، مع ما نراه في الأفق، ينبغي لنا أن نفكر بأننا في ذلك.

ولتلخيص ما سبق، ما أعتقد أنه أمر بالغ الأهمية يتمثل أيضاً في الاستثمار في دراسات استشرافية. فمثلاً رأيت في الرسم البياني للاستحداث المطرد، علينا التفكير فيما سيكون عليه الأمر في المستقبل البعيد مقارنة بما نراه اليوم وعلينا أن نفكر بأساليب مبتكرة جداً.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً، السيد ريكلي، على مساهمتك في مناقشة اليوم وباسم جميع المشاركين في اجتماع اليوم، أود أن أشكر أعضاء فريق النقاش على مساهماتهم.

الزملاء الموقرون، إنه لمن دواعي سروري أن أرى الاهتمام الذي أظهرتموه. وأمل أن يكون نتيجة الوضع القائم حالياً فيما يتعلق بالمسائل التي تدرج ضمن البنود 5 و6 و7 من جدول أعمال المؤتمر وليس فقط نتيجة عدم وجود مناقشات مواضيعية أخرى على هامش مؤتمر نزع السلاح. أشكركم جميعاً على اهتمامكم وسأواصل العمل معكم في إطار المشاورات بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح في مرحلة لاحقة وفي المكان المناسب. شكراً جزيلاً. وداعاً.

(تكلم بالإنكليزية)

أود فقط أن أشكر المترجمين الفوريين على الوقت الإضافي. وأود أيضاً أن أشكر شعبة إدارة المؤتمرات والأمانة المواضيعية على هذه الفرصة الرائعة التي أتاحتها لنا لكي نلتقي شخصياً وفي صيغة مختلطة اليوم. شكراً جزيلاً مرة أخرى.

رفعت الجلسة على الساعة 13/10.